

## أحمد بن يحيى بن إسماعيل\*

الشيخ شهاب الدين ابن جَهْمِيل<sup>(٢)</sup> السِكِلَابِيُّ الْحَلَبِيُّ الْأَصْلُ

سمع من أبي الفرج عبد الرحمن بن الزبير المقدسي ، وأبي الحسن بن البخاري ، وعمر  
ابن عبد المنعم بن القواس ، وأحمد بن هبة الله بن عمار ، وغيرهم .  
ودرس وأفتى ، وسُئِلَ بِالْعِلْمِ مُدَّةً بِالْقُدْسِ ودمشق ، ووليَ تدريس البَادِرَانِيَّةِ<sup>(٣)</sup>  
بدمشق ، وحدث ، وسمِعَ منه الحافظ<sup>(٤)</sup> عِلْمُ الدِّينِ<sup>(٥)</sup> القاسم بن محمد<sup>(٦)</sup> البرزالي .  
مات سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة .

(١) في الأصول هنا وفيه يأتي : « سليمان » ، وهو خطأ . وهذا القول لسان الفارسي رضي الله عنه ،  
وتجد بعضه في طبقات الشعرائي ٢٣/١ في ترجمته .

\* له ترجمة في : البداية والنهاية ١٤/١٦٣ ، الدارس ١/١٣٣ ، الدرر الكامنة ١/٣٥٠ ،  
ذبول تذكرة الحفاظ ١٠٧ ، ذبول العبر ١٧٨ ، شذرات الذهب ٦/١٠٤ ، طبقات الإسنوي ١/٣٩٠ ، ٣٩١ ،  
مرآة الجنان ٤/٢٨٨ .

(٢) في المطبوعة : « جبريل » ، والكلمة هكذا دون نقط في : ج ، ز ، والتصويب من الطبقات  
الوسطى ، ومصادر الترجمة . والجهيل : العظيم الرأس أو السن . وبنو جهيل : فقهاء الشام . انظر ما سبق  
في ١٨٨/٧ ، ٤١١/٨ .

(٣) في المطبوعة ، ز : « البادرانية » ، والنون غير منقوطة في : ج ، وفي الطبقات الوسطى :  
« البادرانية » ، وقد مر ذكر هذه المدرسة في ٨/١٤٩ ، كما مر ترجمة بانيتها في ٨/١٥٩ .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « المنيد » .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أبو محمد » .

(٦) في المطبوعة بعد هذا زيادة على ما في : ج ، ز ، والطبقات الوسطى : « بن » .

ووقفت له على «تصنيف» «صَنَفَهُ فِي نَفْيِ<sup>(١)</sup> الجَهَةِ، رَدًّا عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ<sup>(٢)</sup> لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(٣)</sup>»  
وهو هذا :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ شَأْنُهُ ، الْقُوَى سُلْطَانُهُ ، الْقَاهِرُ مَلَكُوتُهُ ،  
الْبَاهِرُ جَبَرُوتُهُ ، الذَّنَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَكُلُّ شَيْءٍ مُتَقَرِّرٌ إِلَيْهِ ، فَلَا مُعْوَلَ لَشَيْءٍ  
مِنَ الْكَائِنَاتِ إِلَّا عَلَيْهِ .

أَرْسَلَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ ، وَالْمِلَّةِ الزَّهْرَاءِ ، فَأَتَى بِأَوْضَحِ  
الْإِبْرَاهِيمِ ، وَنَوَّرَ بِحُجَّةِ السَّالِكِينَ ، وَوَصَفَ رَبَّهُ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْجَلَالِ ، وَنَفَى عَنْهُ مَا لَا يَلِيقُ  
بِالْكِبَرِيَاءِ وَالْكَمَالِ ، فَنَمَالَ اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ، عَمَّا يَقُولُهُ أَهْلُ النَّفْيِ وَالضَّلَالِ ، لَا يَحْمِلُهُ  
الْعَرْشُ بِلِ الْعَرْشِ وَحَمَلَتُهُ مَحْمُولُونَ بِلَطِيفِ قُدْرَتِهِ ، مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَحَاطَ بِكُلِّ  
شَيْءٍ عِلْمًا ، وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ، مُطْلِعٌ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّائِرِ ، وَحَرَكَاتِ الْخَوَاطِرِ ،  
فَسَبَّحَانَهُ مَا عَظَّمَ شَأْنَهُ ، وَأَعَزَّ سُلْطَانَهُ ، ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup>  
لَا مُتْقَارِمَ إِلَيْهِ ، ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٧)</sup> لَا يُقْتَدَرُ عَلَيْهِ .

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ، وَمُبَلِّغِ أَنْبِيَائِهِ ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَالَّذِي دَعَا إِلَى تَسْطِيرِ هَذِهِ التَّيْبُذَةِ ، مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ، مِمَّا عَلَّقَهُ بِمَضْمُنِهِمْ  
فِي إثْبَاتِ الْحُجَّةِ وَاغْتِرَابِهَا مَنْ لَمْ يَرَسُخْ [لَهُ]<sup>(٨)</sup> فِي التَّعْلِيمِ قَدَمٌ<sup>(٩)</sup> ، وَلَمْ يَتَمَاقَّ بِأَذْيَالِ الْمَعْرِفَةِ  
وَلَا كِبَرِهِ لِحِجَامِ الْفَهْمِ ، وَلَا اسْتَبْصَرَ بَنُورِ الْحِكْمَةِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ  
وَالْجَمَاعَةِ ، ثُمَّ أَبَيِّنَ فُسَادَ مَا ذَكَرَهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَدْعُ دَعْوَى إِلَّا نَقْضَهَا ، وَلَا أَطَّعَ<sup>(١٠)</sup> قَاعِدَةَ

(١) مكان هذا في المطبوعة : « في خبر » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الرحمن ، وفصل بينها بقوله : « لا فتقارم إليه » .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « قدمه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « اطرده » ، والتصويب من : ج ، ز .

إِلَّا هَدَمَهَا ، ثُمَّ اسْتَدِلَّ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَا يَتِمَّقُ بِذَلِكَ ، وَهَذَا أَنَا أَذْكَرُ قَبْلَ ذَلِكَ  
مَقْدَمَةً يُسْتَضَاهِيهَا فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَأَقُولُ ، وَبِاللَّهِ الْمُسْتَعْمَانِ :

مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْجِهَةِ مَذْهَبٌ وَاهٍ سَاقِطٌ ، يَظْهَرُ فُسَادُهُ مِنْ مُجَرَّدِ تَصَوُّرِهِ ،  
حَتَّى قَالَتِ الْأَعْمَةُ : لَوْلَا اغْتِرَارُ الْعَامَّةِ بِهِمْ لَمَا صُرِفَ إِلَيْهِمْ عِنَانُ الْفِكَرِ ، وَلَا قَطَرُ<sup>(١)</sup> الْقَلَمِ  
فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ ، وَهَمَّ فَرِيقَانِ : فَرِيقٌ لَا يَتَحَاشَى فِي إِظْهَارِ الْحَشْوِ ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى  
شَيْءٍ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا هُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> وَفَرِيقٌ يَنْسَتَرُ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ لِسُخْتِ يَأْكُلُهُ ،  
أَوْ حُطَامِ يَأْخُذُهُ ، أَوْ هَوًى يَجْمَعُ عَلَيْهِ الطَّغَامَ الْجَهْلَةَ ، وَالرَّعَاعَ السُّفْلَةَ ، لَعَلَّهُ أَنْ يَلْبِسَ  
لَيْسَ لَهُ دَابٌّ إِلَّا خِذْلَانُ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجْمَعُ قُلُوبَ الْعَامَّةِ إِلَّا عَلَى  
بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ ، يَهْدِمُ بِهَا الدِّينَ ، وَبُغْسِدَ بِهَا الْيَقِينَ ، فَلَمْ يُسْمَعْ فِي التَّوَارِيخِ أَنَّهُ خَرَاهُ اللَّهُ  
جَمَعَ غَيْرَ خَوَارِجٍ أَوْ رَافِضِيَّةٍ أَوْ مَلَاحِدَةٍ أَوْ قَرَامِطِيَّةٍ ، وَأَمَّا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ فَلَا تَجْتَمِعُ  
إِلَّا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ ، وَحَبْلِهِ الْمَتِينِ ، وَفِي هَذَا الْفَرِيقِ مَنْ يَكْذِبُ عَلَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ  
مِنَ الْمَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِمَقَالَتِهِ ، وَلَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا اسْتَطَاعَ  
أَنْ يُرَوِّجَ عَلَيْهِمْ كَلِمَةً تُصَدِّقُ دَعْوَاهُ ، وَتَسْتَرِّ هَذَا الْفَرِيقُ بِالسَّلَفِ حِفْظًا لِرِيَاسَتِهِ ، وَالْحُطَامِ  
الَّذِي يَجْتَلِيهِ ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِكُمْ وَيَأْمِنُوا بِقَوْمِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وَهَؤُلَاءِ يَتَحَلَّوْنَ بِالرِّيَاءِ  
وَالنَّقِشِفِ ، فَيَجْسَلُونَ الرُّوثَ مُفَضِّضًا ، وَالسَّكْنِفَ مُبَيِّضًا ، وَيُزْهَدُونَ فِي الدَّرَّةِ  
لِيَحْصَلُوا الدَّرَّةَ .

أَظْهَرُوا لِلنَّاسِ نُسْكَأَ وَعَلَى الْمَنْقُوشِ دَارُوا<sup>(٤)</sup>

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ إِعْمَالُهُ التَّوْحِيدُ وَالتَّعْزِيهِ دُونَ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَالْمُبْتَدِئَةُ  
تَزْعُمُ أَنَّهَا عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ .

(١) فِي الطَّبْعَةِ : « خَطٌّ » ، وَالتَّيْبُ مِنْ : ج ، ز .

(٢) سُورَةُ الْحَاجَّةِ ١٧ .

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ ٩١ .

(٤) الْبَيْتُ لِلْحَمُودِ الْوَرِاقِ ، وَتَقْدِمُ فِي ٢٢٢/٨ .

وكلُّ يَدْعُونَ وَصَالَ لَيْلَى وَلَبَّى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَ<sup>(١)</sup>  
وكيف يُعْتَقَدُ فِي السَّكْفِ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ النَّشِيبَةَ ، أَوْ يَسْكُنُونَ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ ظَهْرِ أَهْلِ الْبَيْدَعِ ،  
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا  
تَكْتُمُونَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وَلَقَدْ كَانَتِ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا يَحْوَضُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ،  
أَعْلَمُهُمْ أَنَّ حِفْظَ الدِّهْمَاءِ أَهَمُّ الْأُمُورِ ، مَعَ أَنَّ سُيُوفَ حُجَجِهِمْ مُرَهَفَةٌ ،<sup>(٦)</sup> وَرِمَاحُهَا  
مَشْحُودَةٌ<sup>(٧)</sup> ، وَلِذَلِكَ لَمَّا نَبَغَتْ الْخَوَارِجُ وَاتَّبَعَهُمْ<sup>(٨)</sup> حَبْرُ الْأُمَّةِ وَعَالِمُهَا وَابْنُ أَمِّ رَسُولِهَا ؛  
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، فَاهْتَدَى الْبَعْضُ بِالْمَنَاطِرَةِ ، وَأَصْرَ  
الْبَاقُونَ عِنَادًا فَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ .

وَلَكِنْ حُسْنُ السَّيْفِ فِيكُمْ مُسَلَّطٌ فَتَرْضَى إِذَا مَا صَبَحَ السَّيْفُ رَاضِيًا  
وَكَذَلِكَ لَمَّا<sup>(٩)</sup> نَبَغَ<sup>(١٠)</sup> الْقَدَرُ وَنَجَّمَ بِهِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ<sup>(١١)</sup> قَبَضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ زَاهِ الْأُمَّةِ

(١) تقدم هذا البيت أيضا في ٢٢٢/٨ .

(٢) في المطبوعة : « يكتنون » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٧ . وجاء في المطبوعة خطأ : « وَإِذْ أَخَذْنَا » ، وفي ج ، ز خطأ أيضا :

« لَيُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ » .

(٥) سورة النحل ٤٤ .

(٦) في المطبوعة : « ورماحهم مشحونة » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٧) في المطبوعة : « راجعهم » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٨) في المطبوعة : « مما » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٩) في المطبوعة : « نبغ » ، والمثبت من : ج ، ز .

(١٠) في المطبوعة : « الجهمي » ، والتصويب من : ج ، ز . وهو معبد بن عبد الله بن عويم

الجهني . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢٢٥/١٠ ، المعبر ٩٢/١ ، ميزان الاعتدال ١٤١/٤ .

وابن فاروقيا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، ولو لم تَدْبُعْ (١) هاتان (٢) البدعتان لما تكلمت الصحابة رضى الله عنهم في ردِّ هذا ولا إبطالِ هذا ، ولم يكن دأْبُهُمْ إِلَّا الْحَثُّ عَلَى الْقَوَى وَالْعَزُّ وَأَفْعَالِ الْخَيْرِ ، ولذلك لم يُنْتَلِ عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُ جَمَعَ النَّاسَ فِي مَجْمَعٍ عَامٍ ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَعْتَدُوا فِي اللَّهِ تَعَالَى كَذَا وَكَذَا ، وَقَدْ صَدَّرَ ذَلِكَ فِي أَحْكَامٍ شَتَّى ، وَإِنَّمَا تَسْكَمُ (٣) فِيهَا بِمَا يَفْهَمُهُ الْخَاصُّ وَلَا يُتَسَكَّرُهُ الْعَامُّ ، وَبِاللَّهِ أَقْسِمُ بِحَقِّهَا بَرَّةً ، مَا هِيَ بِرَّةٌ بَلْ أَلْفُ أَلْفٍ مَرَّةً ، أَنَّ سَيِّدَ الرُّسُلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقُلْ : أَيُّهَا النَّاسُ ، ااعْتَقِدُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ ، وَلَا قَالَ ذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، بَلْ تَرَكَوا النَّاسَ وَأَمَرَ التَّعَبُّدَاتِ وَالْأَحْكَامِ ، وَلَكِنْ لَمَّا ظَهَرَتِ الْبِدْعُ قَمَعَهَا السَّكْفُ ، أَمَّا النَّحْرِيكُ لِلْعُقَايِدِ ، وَالتَّشْمِيرُ لِإِظْهَارِهَا وَإِقَامَةِ نَائِرِهَا ، ثَمَّ فَعَلُوا ذَلِكَ ، بَلْ حَسَمُوا الْبِدْعَ عِنْدَ ظُهُورِهَا .

ثُمَّ الْحَشْوِيَّةُ إِذَا بَحْنُوا فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ مَعَ الْمُخَالِفِينَ تَسْكَمُوا بِالْمَقُولِ (٤) ، وَتَصَرَّفُوا فِي الْمَقُولِ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الْحَشْوِ تَبَدَّلُوا وَتَأَسَّوْا (٥) ، فَتَرَاهُمْ لَا يَفْهَمُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْعَجَمِيَّةِ ، كَلَّا وَاللَّهِ ، [ وَاللَّهِ ] (٦) لَوْ فُهِمُوا أَمَاؤُهَا ، وَلَكِنْ اعْتَرَضُوا بِحَرِّ الْهَوَى فَشَقَّوْهُ وَعَامَّوْهُ ، وَأَسَمَّوْهُ كُلَّ ذِي عَقْلٍ ضَعِيفٍ ، وَذِي هَنْ سَخِيفٍ ، وَخَالَفُوا السَّكْفَ فِي السَّكْفِ عَنْ ذَلِكَ مَعَ الْعَوَامِّ ، وَلَقَدْ كَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا تَسْكَمَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ ، أَخْرَجَ غَيْرَ أَهْلِهِ ، وَكَانُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ إِلَّا مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْهُمْ ، إِذْ هِيَ قَاعِدَةُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ ، وَكَانُوا يَصْنُتُونَ بِهِ عَلَى الْأَخْذَاتِ ، وَقَالُوا : الْأَخْذَاتُ

(١) في المطبوعة : « تنبغ » والكلمة في ج ، ز دون نقط ، وأثبتناها موافقة لما سبق .

(٢) في المطبوعة : « هذان » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « تسكلم » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة ، ز : « بالمقول » ، والتصويب من : ج .

(٥) كذا في المطبوعة ، ومثله في ج دون نقط ، وفي ز : « وارتأسوا » .

(٦) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

هم المُستقبلون<sup>(١)</sup> الأمور ، المُبتدئون في الطريق ، فلم يُجربوا الأمور<sup>(٢)</sup> ، ولم يرسخ لهم فيها قَدَمٌ ، وإن كانوا أبناء سبعين سنة . وقال سهل رضي الله عنه : لا تُطعموا الأحداث على الأسرار قبل تمكّنهم من اعتقاد أن الإله واحد وأن الموجد<sup>(٣)</sup> فردٌ صمدٌ مُتردٌ عن السكينة والأينمية ، لا تُحيط به الأفكار ، ولا تُكفيهِ الأبواب ، وهذا الفريق لا يكفي من إيمان الناس إلا باعتقاد الجهة ، وكأنه لم يسمع الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث . أفلا يكفي بما اكتفى به نبيهم صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه يأمر [ الزماني ]<sup>(٤)</sup> بالخوض في بحر لا ساحل له ، ويأمرهم بالتفتيش عما لم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتفتيش عنه ، ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم ، ولا تنازل<sup>(٥)</sup> واكتفى بما نُقل عن إمامه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، حيث قال : « لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا تتجاوز القرآن والحديث ، وتعلم أن ما وُصف الله به من ذلك فهو حق ، ليس فيه لَمَرٌ<sup>(٦)</sup> ولا أحاج ، بل ممناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود التكلم بكلامه ، وهو مع ذلك ليس كمثله شيء<sup>(٧)</sup> » في نفسه القدسية المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في أفعاله ، فكان ينبغي أن الله سبحانه له ذاتٌ حقيقية ، وأفعالٌ حقيقية ، وكذلك له صفاتٌ حقيقية ، وهو ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، وكل ما أُوجب نقصاً أو خدوئاً فإن الله عز وجل مُتردٌ عنه حقيقة ، فإنه سبحانه مُستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ، ويُمتنع عليه الحدوث

(١) في المطبوعة : « المستقلون » ، وفي ج ، ز خطأ : « المستقبلين » .

(٢) في ج ، ز : « للأمور » ، والمثبت من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « الموجد » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز . والزمني : جمع الزمن ، وهو من كانت به عادة .

(٥) في المطبوعة : « يشارك » ، وفي ز : « تشارك » ، والمثبت من : ج .

(٦) في المطبوعة : « لغز » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) سورة الشورى ١١ .

لا مُتَّبَاعَ الْمَدَمِّ عَلَيْهِ ، وَاسْتَلْزَامِ الْحُدُوثِ (١) «سَابِقَةَ الْمَدَمِّ» ، وَافْتِقَارِ الْحَدِيثِ إِلَى (٢) مُخَدِّثٍ وَوُجُوبِ (٣) وَجُودِهِ بِنَفْسِهِ سَبْحَانَهُ تَعَالَى « هَذَا نَصُّ إِمَامِهِ ، فَهَلَّا اكْتَفَى بِهِ .

وَلَقَدْ آتَى إِمَامَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ (٣) بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ ، وَسَاقَ أُدِلَّةَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ هَذَا الْمَارِقُ بِأَحْسَنِ رَدٍّ وَأَوْضَحِ مَقَابِرٍ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِمَا أَمَرَ بِهِ هَذَا الْمُرِيقُ .

وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَأَلْتُ مَا لَكَ مِنَ التَّوْحِيدِ ، فَقَالَ : مُحَالٌ أَنْ يَظُنَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَلَّمَ أُمَّتَهُ الْاسْتِنْجَاءَ وَلَمْ يُعَلِّمَهُمُ التَّوْحِيدَ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الْحَدِيثُ ، فَبَيَّنَّ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَلَمْ يَقُلْ : مِنْ التَّوْحِيدِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةِ الْعُلُوفِ .

وَسُئِلَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَقَالَ : حَرَامٌ عَلَى الْعَقُولِ أَنْ تُنَمِّثَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ (٤) تُجَدِّدَ ، وَعَلَى (٥) الظُّنُونِ أَنْ تَقْطَعَ ، وَعَلَى النُّفُوسِ أَنْ تُكْكَرَ ، وَعَلَى الضَّمَائِرِ أَنْ تُعَمَّقَ ، وَعَلَى الْخَوَاطِرِ أَنْ تُحِيطَ إِلَّا مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَمِنْ تَقْصِيٍّ وَفَتْشٍ وَبَحْثٍ وَجَدَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَالتَّابِعِينَ وَالصَّدْرَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ دَائِمُهُمْ غَيْرَ الْإِمْسَالِكِ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَتَرَكُوا ذِكْرَهَا فِي الْمَشَاهِدِ ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدُسُّونَهَا إِلَى الْعَوَامِّ ، وَلَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا عَلَى الْمَنَابِرِ ، وَلَا يُوقِعُونَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِنْهَا هَوَاجِسَ كَالْحَرِيقِ الشُّمْلِ ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ سَبِيحِهِمْ ، وَعَلَى ذَلِكَ بَيَّنَّا عَقِيدَتَنَا وَأَسَّسْنَا (٥) نَحْنُكُنَا ، وَسَيَظْهَرُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُوَافَقَتُنَا لِلْسَّلَفِ ، وَمُخَالَفَةُ الْمُخَالِفِ طَرِيقَهُمْ وَإِنْ ادَّعَى الْإِتِّبَاعَ ، فَاسَالِكْ غَيْرَ الْإِبْتِدَاعِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « سَابِقَةُ الْمَدَمِّ » ، وَالثَّبُوتُ مِنْ : ج ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْحَدِيثُ وَجُوبِ » ، وَالثَّبُوتُ مِنْ : ج ، ز .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْكَلَامِ » ، وَالثَّبُوتُ مِنْ : ج ، ز .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « تُجَدِّدُوا وَعَلَى » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « أَنْبَتْنَا » ، وَالثَّبُوتُ مِنْ : ج ، ز .

وقول المدعى إنهم أنظروا هذا ، ويقول : علم النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء حتى الخراءة ، وما علم هذا المذهب ، هذا بهرج<sup>(١)</sup> لا يمتنى على الصيرفي النقاد ، أو ما علم أن الخراءة يحتاج إليها كل واحد ، وربما تكررت الحاجة إليها في اليوم مرات ، وأي حاجة بالعوام إلى الخوض في الصفات ؟ نعم الذي يحتاجون إليه من التوحيد قد تبين في حديث : « أمرت أن أقابل الناس » ، ثم هذا الكلام من المدعى يهديم بُنيانه ، ويهدد أركانه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم علم الخراءة تصرّحاً ، وما علم الناس أن الله تعالى في جهة العلو ، وما ورد من العرش والسماء في الاستواء ، قد بنى المدعى مبناه ، وأوثق عرى دعواه ، على أن الراد بهما شيء واحد ، وهو جهة العلو ، فما قاله هذا المدعى لم يملكه النبي صلى الله عليه وسلم أمته ، وعلمهم الخراءة ، فعند المدعى يجب تعليم العوام حديث الجهة ، وما علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما نحن فالذي نقوله أنه لا يخاض في مثل هذا ، ويسكت<sup>(٢)</sup> عنه كما سكّت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ويسمعنا ما وسعهم ، ولذلك لم يوجد منّا أحدٌ يأمر العوام بشيء من الخوض في الصفات ، والقوم قد جعلوا دأبهم الدخول فيها والأمر بها ، فليت شعري من الأشبه بالسلف ؟

وها نحن نذكر عقيدة أهل السنة ، فنقول :

عقيدتنا أن الله قديم أزلي ، لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ليس له جهة ولا مكان ، ولا يجري<sup>(٣)</sup> عليه وقت ولا زمان ، ولا يُقال له أين ولا حيث ، يرى لاعتن مقلّبة ولا على مقلّبة ، كان ولا مكان ، كَوْن المكان ، ودبر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان .

هذا مذهب أهل السنة ، وعقيدة مشايخ الطريق رضي الله عنهم .

(١) في المطبوعة : « النهرج » ، والمثبت من : ج ، ز . وما بمعنى الزيف والردى .

(٢) في المطبوعة : « ولنسكت » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « يحتوى » ، والمثبت من : ج ، ز .



قال الجُنَيْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَتَى يَدَّصِلُ مَنْ لاشَيْبَةٍ [له] <sup>(١)</sup> ولا نَظِيرَ له بَعْنَ له شَيْبَةٍ وَنَظِيرٌ ؟

وكا قِيلَ لِحَبِيبِ بْنِ مُعَاذٍ الرَّازِيِّ : أَخْبِرْنَا عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ فَقَالَ : إِلَهُ وَاحِدٌ . فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : مَالِكٌ <sup>(٢)</sup> قَادِرٌ . فَقِيلَ [له] <sup>(٣)</sup> : أَيْنَ هُوَ ؟ فَقَالَ : بِالْمَرْصَادِ . فَقَالَ السَّائِلُ : لِمَ أَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا ، فَقَالَ : مَا كَانَ غَيْرَ هَذَا كَانَ صِفَةً لِلْخَلْقِ ، فَأَمَّا صِفَتُهُ فَا أَخْبَرْتُ عَنْهُ .

وكا سَأَلَ ابْنُ شَاهِينَ الْجُنَيْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مَعْنَى «مَعَ» فَقَالَ : «مَعَ» عَلَى مَعْنَيَيْنِ ؛ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ بِالنُّصْرَةِ وَالْكَلاَمَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وَمَعَ الْعَالَمِ بِالْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> فَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ : مِثْلُكَ يَصَاحُ دَلَالًا لِلْأُمَّةِ عَلَى اللَّهِ .

وَسُئِلَ ذُو النُّونِ الْمِصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فَقَالَ : اثْبَتَ ذَاتَهُ وَنَفَى مَكَانَهُ ، فَهُوَ موجودٌ بِذَاتِهِ ، وَالْأَشْيَاءُ بِحِكْمَتِهِ كما شاء .

وَسُئِلَ عَنْهُ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : الرَّحْمَنُ لَمْ يَزَلْ وَالْعَرْشُ مُحَدَّثٌ ، وَالْعَرْشُ بِالرَّحْمَنِ اسْتَوَى .

وَسُئِلَ عَنْهَا جَمْفَرُ بْنُ نُصَيْرٍ ، فَقَالَ : اسْتَوَى عَلَيْهِ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ .

وَقَالَ جَمْفَرُ الصَّادِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ فِي شَيْءٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « ملك » ، والمثبت من : ج ، وهو ساقط من : ز .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

(٤) سورة ملة ٤٦ .

(٥) سورة المجادلة ٧ . وموضع الاستشهاد في تمام الآية الكريمة : « إلا هو معهم أين ما كانوا » .

(٦) سورة ملة ٥ .

فقد أشرك ؛ إذ لو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً .

وقال محمد بن محبوب خادم أبي عثمان المغربي ، قال لي أبو عثمان المغربي يوماً : يا محمد ، لو قال لك قائل : أين معبودك أينش تقول ؟ قلت : أقول : حيث لم يزل . قال : فإن قال : فأين كان في الأزلي أينش تقول ؟ قلت : حيث هو الآن . يعني أنه كان ولا مكان فهو الآن كما كان ، قال : فارتضى ذلك مني ، ونزع قميصه وأعطانيه .

وقال أبو عثمان المغربي : كنت أعتقد شيئاً من حديث الجبهة ، فلما قدمت بغداد زال ذلك عن قلبي ، فكتبت إلى أصحابي بركة أنني أسلمت جديداً . قال : فرجع كل من كان تابعه على ذلك .

فهذه كلمات أعلام أهل التوحيد ، وأئمة جمهور الأمة ، سوى هذه الشرذمة الزائفة ، وكتبهم طافحة بذلك ، وردّهم على هذه النارغة لا يكاد يحصّر ، وليس غرضنا بذلك<sup>(١)</sup> تقليدهم ، ليمنع ذلك في أصول الديانات ، بل إنما ذكرت ذلك ليعلم أن مذهب أهل السنة ما قدّمناه .

ثم إن<sup>(٢)</sup> قولنا إن آيات الصفات وأخبارها ، على من يسميها وظائف التقديس ، والإيمان بما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم على مراد الله تعالى ، ومراد رسوله<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم ، والتصديق والاعتراف بالمعجز ، والشكوت والإمساك عن التصرف في الألفاظ الواردة ، وكف الباطن عن التفكر في ذلك ، واعتقاد أن ما خفي عليه منها لم يخف عن<sup>(٤)</sup> الله ولا عن<sup>(٥)</sup> رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومباني شرع هذه الوظائف إن شاء الله تعالى ، فليت شعري في أي شيء نخالف السلف ، هل هو في قولنا : كان ولا مكان ؟ أو في قولنا : إنه تعالى كَوْن السكان ، أو في قولنا : وهو الآن على ما عليه كان ؟

(١) في المطبوعة : « من ذلك » ، والثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة بعد هذا زيادة على ما في ج ، ز : « في » .

(٣) في المطبوعة : « رسول الله » ، والثبت من : ج ، ز .

(٤) كذا في الأصول . والمعروف أن هذا الفعل يتعدى بـ « على » فيقال : خفي عليه .

أو في قولنا : قدس الحق عن الجسمية ومشايتها ؟ أو في قولنا : يجب تصديق ما قاله الله تعالى ورسوله بالمعنى الذي أراد ؟ أو في قولنا : يجب الاعتراف بالسج ؟ أو في قولنا : نسكت عن السؤال والخوض فيما لا طاقة لنا به ؟ أو في قولنا : يجب إمساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان ؟

وليت شعري في ما ذا وافقوا السلف ، هل في دعائهم إلى الخوض في هذا والبحث على البحث مع الأحداث الغري ، والعموم الطغام الذين يعجزون عن غسل محل النجس (١) وإقامة دعائم (٢) الصلاة ؟ أو وافقوا السلف في تنزيهه الباري سبحانه وتعالى عن الجهة ؟ وهل سمعوا في كتاب الله أو آثاره من علمه عن السلف أنهم وصفوا الله تعالى بحجة الملو ، وأن كل ما لا يفهمه به فهو ضال مضل من فراخ الفلاسفة واليهود (٣) واليونان ؟ انظر كيف يفترون على الله الكذب وكفى به إنمائا (٤) .

ونحن الآن نبدئ بإفساد ما ذكره ، ثم بعد ذلك نقيم الحجة على نفى الحق والتشبيه ، وعلى جميع ما يدعيه ، وبالله المستعان ، فأقول :

ادعي أولا أنه يقول بما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ، ثم إنه قال ما لم يقله الله ولا رسوله ولا السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ولا شيئا منه ، فأما الكتاب والسنة فسبب من مخالفتهم لها ، وأما السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار فذكرهم لهم في هذا الموضع استعماره للتقويل ، وإلا فهو لم يورد من أقوالهم كلمة واحدة ، لا نفيا ولا إثباتا ، وإذا تصفحت كلامه عرفت ذلك ، اللهم إلا أن يكون مراده بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مشايخ عقيدته دون الصحابة .

(١) النجس : ما يخرج من البطن من ريح أو غائط .

(٢) في المطبوعة : « دعاء » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة هنا وفيما يأتي : « اليهود » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٤) سورة النساء . ٥٠ .

وأخذ بمد هذه الدعوى في مدحه صلى الله عليه وسلم وفي مدح دينه ، وأن أصحابه أعلم الناس بذلك ، والأمر كما قاله وفوق ما قاله ، وكيف المداخ تستوفي مناقبه ، ولكن كلامه كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل .

ثم أخذ بمد ذلك في ذم الأئمة وأعلام الأمة ، حيث اغترفوا بالمعجز عن إدراكه سبحانه وتعالى ، مع أن سيد الرسل صلى الله عليه وسلم قال : « لَا أُخْصِي ثَمَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » ، وقال الصديق رضي الله عنه : المعجز عن ذلك الإدراك إدراك . ونجاسر المدعى على دعوى المعرفة ، وأن ابن الحنبل (١) قد عرف القديم على ما هو عليه ، ولا غرور ولا جهل أعظم ممن يدعى ذلك ، فعمود بالله من الخذلان .

ثم أخذ بمد ذلك في نسبة مذهب جمهور أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلى أنه مذهب فرائح الفلاسفة ، وأتباع اليونان والهنود ﴿ سَمَكْتَبُ شَهَادَتِهِمْ وَيُسْتَلُونَ ﴾ (٢) .

ثم قال : كتاب الله تعالى من أوله إلى آخره ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ، ثم كلام سائر الأئمة ملو بها هو : إما نص وإما ظاهر في الله تعالى أنه فوق كل شيء ، وعلى كل شيء ، وأنه فوق المرش ، وأنه فوق السماء . وقال في أثناء كلامه ، وأواخر ما زعمه : إنه فوق المرش حقيقة . وقاله في موضع آخر عن السلف ، فليت شعري أين هذا في كتاب الله تعالى على هذه الصورة ، التي نقلها عن كتاب ربّه وسنة نبيّه صلى الله عليه وسلم ؟! وهل في كتاب الله تعالى كلمة مما قاله حتى يقول : إنه فيه نص ؟! والنص هو الذي لا يحتل التأويل البتة ، وهذا مراده ؛ فإنه جملة غير الظاهر ، لمطفيه له عليه ، وأي آية في كتاب الله تعالى نص بهذا الاعتبار ! فأول ما استدلل به قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ (٣) ، فليت

(١) في ج ، ز وردت الكلمة بدون قطع الضاد ، والتبت من المطبوعة . ويعني بابن الحنبل الإنسان .

(٢) سورة الزخرف ١٩ .

(٣) سورة فاطر ١٠ .

شِعْرِي أَيُّ نَصٍّ فِي آيَةِ أَوْ ظَاهِرٍ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ أَوْ عَلَى الْعَرْشِ ؟ ثُمَّ نِهَايَةُ مَا يَتِمُّسُكَ بِهِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى غُلُوِّ يُفْهَمُ مِنَ الصُّعُودِ ، وَهِيَاتَ ، زَلَّ حِمَارُ الْعِلْمِ فِي الطَّيْنِ ، فَإِنَّ الصُّعُودَ فِي السَّكَّامِ كَيْفَ يَكُونُ حَقِيقَةً مَعَ أَنَّ الْمَفْهُومَ فِي الْحَقَائِقِ أَنَّ الصُّعُودَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ! فَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا الْقَبُولَ ، وَمَعَ هَذَا لَا حَدَّ وَلَا مَكَانَ .

وَأَتْبَعَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> وَمَا أَدْرَى مِنْ أَيْنَ اسْتَنْبَطَ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ ! هَلْ ذَلِكَ بِدَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ أَوْ التَّضَمُّنِ أَوْ الْإِلْتِزَامِ ، أَوْ هُوَ شَيْءٌ آخِذُهُ بِطَرِيقِ الْكَشْفِ وَالْفَتْحِ فِي الرُّوعِ ؟ وَلَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُلُوكِ فِي الْجِهَةِ ، فَإِنْ كَانَ كَمَا خَطَرُ لَهُ فَذَلِكَ أَيْضًا لَا يُعْقَلُ إِلَّا فِي الْجِسْمِيَّةِ وَالْحَدِيثِ ، وَإِنْ <sup>(٢)</sup> لَمْ يُقَلَّ بِهِمَا ، فَلَا حَقِيقَةَ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْمُطَابَقَةِ ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الرَّفْعَ فِي الْمَرْتَبَةِ وَالْقَرِيبِ <sup>(٣)</sup> فِي الْمَكَانَةِ ، مِنْ <sup>(٤)</sup> اسْتِهْمَالِ الْعَرَبِ وَالْعُرْفِ ، وَلَا « فَلَانُ رَفَعَ اللَّهُ شَأْنَهُ » .

وَأَتْبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ﴿ أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وَخَصَّ هَذَا الْمُسْتَدِلُّ « مَنْ » بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَجُوزَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَلَائِكَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ : إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلَا أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَسَفَ بِأَهْلِ سَدُومَ <sup>(٦)</sup> ، فَلِذَلِكَ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، وَلَعَلَّهَا هِيَ النَّصُّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ .

وَأَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَمْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> وَالْمَرْجُ وَالصُّعُودُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمَرْجَ إِلَى سَمَاءٍ وَلَا عَرْشٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي

(١) سورة آل عمران ٥٥ .

(٢) في المطبوعة : « ولأنه » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « والتقريب » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « منع » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٥) سورة الملك ١٦ .

(٦) سدوم : مدينة من مدائن قوم لوط ، وقال الميداني : سدوم هي سرمين ، بلدة من أعمال حلب

معروفة عامرة . مجمع البلدان ٩/٣ .

(٧) سورة المارج ٤ .

ادّعاها بوجه من الوجوه ؛ لأن حقيقة المستعملة في لغة العرب في الانتقال في حق الأجسام ، إذ لا تعرف العرب إلا ذلك ، « فليت لو » أظهره واستراح من كتمانته . وأردفه بقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> وتلك أيضا لا دلالة [ له ]<sup>(٢)</sup> فيها على سماء ولا عرش ، ولا أنه في شيء من ذلك حقيقة .

ثم الفوقية ترد للمعنيين :

أحدهما ، نسبة جسم إلى جسم ، بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل ، بمعنى أن أسفل الأعلى من جانب رأس الأسفل ، وهذا لا يقول به من لا يجسم ، وبقدرة أن يكون هو المراد ، وأنه تعالى ليس بجسم فلم لا يجوز أن يكون « مِنْ فَوْقِهِمْ » سيلة له « يَخَافُونَ » ويكون تندير الكلام : يخافون من فوقهم ربهم . أي أن الخوف من جهة العلو ، وأن العذاب يأتي من تلك الجهة .

وثانيهما ، بمعنى المرتبة ، كما يقال : الخليفة فوق السلطان ، والسلطان فوق الأمير . وكما يقال : جلس فلان فوق فلان ، والعلم فوق العمل ، والمباغة فوق الدباغة . وقد وقع ذلك في قوله تعالى ، حيث قال : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ولم يطلع أحدهم على اكتاف الآخر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ فَاهِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> وما ركبت القبط اكتاف بني إسرائيل ، ولا ظهورهم .

وأردف ذلك بقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٥)</sup> وورد هذا في كتاب الله في ستة مواضع من كتابه<sup>(٦)</sup> ، وهي عمدة المشبهة وأقوى مُتممهم ، حتى إنهم كتبوها على باب جامع همدان ، فلنصرف العناية إلى إيضاها ، فنقول :

(١) في المطبوعة : « فليت » وللتب من : ج ، ز .

(٢) سورة النحل ٥٠ .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

(٤) سورة الزخرف ٣٢ .

(٥) سورة الأعراف ١٢٧ .

(٦) سورة طه ٥ .

(٧) أي الاستواء على العرش في غير الموضع السابق ، وهي : سورة الأعراف ٥٤ ، سورة

يونس ٣ ، سورة الرعد ٥٢ ، سورة الفرقان ٥٩ ، سورة السجدة ٥٤ ، سورة الحديد ٤ .

إِنَّمَا أَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ الْعَمَلَ بِكُلِّ وَجْهِ وَسَبَبٍ ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى مَاسَمًى <sup>(١)</sup> فَمَا وَإِذْ رَأَوْا ،  
فَرِحَاجًا بِفِعْلِهِمْ ، وَبِقَوْلِ <sup>(٢)</sup> ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ ، وَإِنْ تَعَدَّوْا هَذَا إِلَى <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ  
مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ فَلَا حُجَّتًا وَلَا كَرَامَةً ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا قَالَهُ ، مَعَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْبَيَانِ كَالْمُتَقَفِّينَ  
عَلَى أَنَّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّبُوتِ مَا لَا يُفْهَمُ مِنَ الْفِعْلِ . وَإِنْ قَالُوا : هَذَا بَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ  
فَوْقَهُ ، فَقَدْ تَرَكَوْا مَا التَّرْمُوهُ ، وَبَالَغُوا فِي التَّنَاقُضِ وَالتَّشْهِي وَالْجُرْأَةِ .

وَإِنْ قَالُوا : بَلْ يُبْقَى <sup>(٤)</sup> الْعَمَلُ ، وَنَفْهَمُ مَا هُوَ الرَادُّ ، فنقول لهم : ما هو الاستواء في كلام  
العرب ؟ فَإِنْ قَالُوا : الْجُلُوسُ وَالِاسْتِقْرَارُ . قُلْنَا : هَذَا مَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ إِلَّا فِي الْجِسْمِ ،  
فَقُولُوا : يَسْتَوِي جِسْمٌ عَلَى الْعَرْشِ . وَإِنْ قَالُوا : جُلُوسٌ وَاسْتِقْرَارٌ نِسْبَتُهُ إِلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى  
كَنِسْبَةِ الْجُلُوسِ إِلَى الْجِسْمِ . فَالْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ هَذَا حَتَّى يَكُونَ هُوَ الْحَقِيقَةُ ، ثُمَّ الْعَرَبُ تَفْهَمُ  
اسْتِوَاءَ الْقِدْحِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْإِعْوجِ جَاحٍ ، فَوَصَفُوهُ بِذَلِكَ وَتَبَرَّءُوا مَعَهُ مِنَ التَّجْسِيمِ ،  
وَسَدُّوا بَابَ الْحَمَلِ عَلَى غَيْرِ الْجُلُوسِ ، وَلَا يَسُدُّونَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾  
أَيْنَ مَا كُنْتُمْ <sup>(٥)</sup> وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وَلَا  
تَقُولُوا : مَعَهُ بِالْعِلْمِ <sup>(٧)</sup> . وَإِنْ قُلْتُمْ ذَلِكَ فَلِمَ نَحِثُّونَهُ عَامًّا وَنُحَرِّمُونَهُ عَامًّا ؟ وَمِنْ أَيْنَ  
لَكُمْ أَنْ لَيْسَ الْإِسْتِوَاءُ فِعْلًا مِنْ أَعْمَالِهِ تَعَالَى فِي الْعَرْشِ ؟ فَإِنْ قَالُوا : لَيْسَ هَذَا كَلَامَ الْعَرَبِ .  
قُلْنَا : وَلَا كَلَامَ <sup>(٨)</sup> الْعَرَبِ « اسْتَوَى » بِالْمَعْنَى الَّتِي تَقُولُونَهُ بِلَا جِسْمٍ .

وَلَقَدْ رَامَ الْمُذْمِي التَّفَلُّتَ مِنْ شَرِّكَ التَّجْسِيمِ ، بِمَا زَعَمَهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي رِجَّةٍ ،

(١) في المطبوعة : « يَسْمَى » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « وَقَوْلُهُ » ، وفي ج : « وَقَوْلُهُ » ، وفي ز : « وَيَقُولُ » ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) مكان هذه الكلمة في المطبوعة : « وَقَالُوا هَذَا يَدُلُّ » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في الأصول : « نَتَقَى » ، وما أثبتناه هو المناسب لمقابلة الاحتمال الأول .

(٥) سورة الحديد ٤ .

(٦) سورة في ١٦ .

(٧) في المطبوعة : « فِي الْعِلْمِ » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٨) في المطبوعة : « تَعْرِفُ » ، والمثبت من : ج ، ز .

وأنه استوى على العرش استواءً يليقُ بجلاله . فنقول له : قد صرّت الآن إلى قولنا في الاستواء ، وأما الجهة فلا يليقُ بالجلال .

وأخذ على التّكلمين قولهم : إنّ الله تعالى لو كان في جهة ، فإمّا أن يكون أكبر أو أصغر أو مساوياً ، وكلّ ذلك مُحالٌ . قال : فلم يفهموا من قول الله تعالى : ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ إلّا ما يُشبهون لآئى جسمٍ كان على أى جسمٍ كان . قال : وهذا اللازم تابع لهذا التّهموم ، وأما استواءُ يليقُ بجلال الله فلا يلزمه شىءٌ من الأوّازيم . فنقول له : أعمّجياً مرّةً وتبسّياً أخرى <sup>(١)</sup> ! إذا قلت : استوى استواءً يليقُ بجلال الله ، فهو مذهبُ المتكلمين ، وإذا قلت : استواءً <sup>(٢)</sup> هو استقرارٌ واختصاصٌ بجهةٍ دون أخرى لم يُجَدِّ ذلك تخلّصاً من التّردّد المذكور ، والاستواء بمعنى الاستيلاء .

وأشهدُ له <sup>(٣)</sup> في هذه الآية أنها لم تردّ قطُّ إلّا في إظهار العظمة والقُدرة والسُّلطان والمُلْك ، والعربُ تسكنى بذلك عن المُلْك فيقولون : فلانٌ استوى على كرسيٍّ المُنْدِي ، وإن لم يكن جالس عليه مرّةً واحدةً ، ويريدون بذلك المُلْك .

وأما قولهم : فإن حملتم الاستواء على الاستيلاء لم يبقَ لذكر العرشِ فائدةٌ ، فإنّ ذلك في حقِّ كلِّ المخلوقات ، فلا يختصُّ بالعرش . فالجوابُ عنه : أن كلّ الموجودات لما حواها العرشُ كان الاستيلاء عليه استيلاءً على جميعها ، ولا كذلك غيره ، وإيضاً فكنايةُ العربِ السابقةُ تُرجّحُه ، وقد تقدّم الكلامُ عن السُّلفِ في معنى الاستواء ، كجهر الصادق ، ومن تقدّم .

وقولهم : استوى بمعنى استوى ، إمّا يكون فيما يُدافع عليه . قلنا : واستوى بمعنى جلس أيضاً إمّا يكون في جسمٍ ، وأنتم قد قلتم إنكم لاتقولون به ، ولو وصفوه تعالى

(١) هذا من الشواهد النحوية . راجع كتاب سيبويه ٣/١٣٤ .

(٢) في الطبوعة : « استوى » ، والثبت من : ج ، ز .

(٣) في الطبوعة : « ثمة » ، والثبت من : ج ، ز .



بالاستواء على العرش لما أنكرنا عليهم ذلك ، بل نندم <sup>(١)</sup> إلى ما يشبه التشبيه ، أو هو التشبيه المحذور <sup>(٢)</sup> ، والله الموفق .

واستدل بقوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ <sup>(٣)</sup> فليت شعري كيف فهم من كلام فرعون أن الله تعالى فوق السموات ، وفوق العرش يطلع إلى إله موسى ، أما إن إله موسى في السموات فما ذكره ، وعلى تقدير فهم ذلك من كلام فرعون فكيف يستدل بظن فرعون وفهمه ، مع إخبار الله تعالى عنه أنه زين له سوء عمله ، وأنه حاد عن سبيل الله عز وجل ، وإن كيدته في ضلال ، مع أنه لما سأل موسى عليه السلام وقال : وَمَا رَبُّ السَّمَوَاتِ <sup>(٤)</sup> ؟ لم يتعرض موسى عليه السلام للجهة ، بل لم يذكر إلا إخص الصفات ، وهي القدرة على الاختراع ، ولو كانت الجهة ثابتة لكان التعريف بها أولى ؛ فإن <sup>(٥)</sup> الإشارة الحسية من أقوى المراتب حساً وعرفاً ، وفرعون سأل بلفظة « ما » فكان الجواب بالتحيز أولى من الصفة ، وغاية ما فهمه من هذه الآية واستدل به فهم فرعون ، فيكون عمدة هذه العميدة كون فرعون ظنّها ، فيكون هو مستندها <sup>(٦)</sup> ، فليت شعري لم لا ذكر النسبة إليه <sup>(٧)</sup> كما ذكر أن عقيدة سادات أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، الذين خالفوا اعتقاده في مسألة التحيز والجهة الذين ألحقهم بالجهمية ، متعلقات من أيدي بن الأعمم اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) كذا في المطبوعة ، والكلمة في ج ، ز بدون نقط .

(٢) في المطبوعة : « المحذور » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) كذا ورد في الأصول . والسؤال المعنى جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

وجاء جوابه بعد ذلك : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾

سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) في المطبوعة : « لأن » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « مشيداً » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) في ج ، ز : « إليها » ، والمثبت من المطبوعة .

وختم الآيات الكريمة بالاستدلال بقوله : ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> وما في الآيتين لا عرش ولا كرسي ولا سما ولا أرض ، بل <sup>(٣)</sup> ما فيهما إلا <sup>(٤)</sup> مُجَرَّدُ التَّنْزِيلِ ، وما أدرى من أىِّ الدلالات استنبطها المدعى ! فإن السماء لا نفهم من التَّنْزِيلِ ، فإن التَّنْزِيلَ قد يكون من السماء وقد يكون من غيرها ، ولا تنزيل القرآن كيف يفهم منه النزول ، الذى هو انتقال من فوق إلى أسفل ! فإن العرب لا تفهم ذلك فى كلامه ، سواء كان من عرض <sup>(٥)</sup> أو غير عرض <sup>(٦)</sup> ، وكما تطلق العرب النزول على الانتقال تطنيقه على غيره ، كما جاء فى كتابه العزيز : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمَائِمًا أَنْتُمْ أَنْزِلُوهَا فَمِنْهَا شَعِيرٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ولم ير أحد قطعة حديد نازلة من السماء فى الهواء ، ولا جملاً يخلق <sup>(٩)</sup> من السماء إلى الأرض ، فكما <sup>(١٠)</sup> جوز <sup>(١١)</sup> هنا أن النزول غير الانتقال من العلو إلى السفلى ، فليجوز <sup>(١٢)</sup> هناك .

هذا [ آخر ] <sup>(١٣)</sup> ما استدلل به من الكتاب العزيز ، وقد ادعى أولاً أنه يقول ما قاله الله ، وأن ما ذكره من الآيات دليل على قوله ؛ إنما نصاً وإمّا ظاهراً ، وأنت إذا رأيت ما ادعاه ،

(١) سورة فصلت ٤٢ .

(٢) سورة الأنعام ١١٤ .

(٣) فى المطبوعة مكان هذا : « فيها » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « عرض » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) سورة الحديد ٢٥ .

(٦) سورة الزمر ٦ .

(٧) فى المطبوعة : « ينزل » ، والمثبت من : ج ، ز ، والكلمة فيها بدون نقط .

(٨) فى ز : « وكما » ، والمثبت من : المطبوعة ، ج .

(٩) فى المطبوعة : « جوزنا » ، والمثبت من : ج ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « فليجوز » ، والكلمة فى ج ، ز بغير نقط على النون أو الباء ، وامل

الصواب ما أثبتناه ، ويؤيده ما سبق .

(١١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

وَأَمَمْتُ النَّظَرَ فَمَا قُلْنَا ، وَاسْتَفْرَيْتَ هَذِهِ الْآيَاتِ ، لَمْ تَجِدْ فِيهَا كَلِمَةً عَلَى وَفْقِ مَا قَالَهُ أَوَّلًا ؛ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا أَلْبَتَّةَ ، وَكُلُّ أَمْرٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَالذِّعْوَى عَلَيْهِ خَلَلٌ .

ثُمَّ اسْتَدَلَّ مِنَ السَّنَةِ بِحَدِيثِ الْعِرَاجِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي حَدِيثِ الْمِرَاجِ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاءِ أَوْ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً ، وَلَا كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ لَمْ يَسْرُدْ حَدِيثَ الْمِرَاجِ ، وَلَا يَبَيِّنُ الدَّلَالََةَ مِنْهُ ، حَتَّى نُجِيبَ عَنْهُ ؛ فَإِنْ بَيَّنَّ وَجْهَ الاستِدلالِ (١) عَرَفْنَاهُ كَيْفَ الْجَوَابُ .

وَاسْتَدَلَّ بِزُيُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ زُيُولَ الْمَلَائِكَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ السَّمَاءَ مَقَرُّهُمْ ، وَالْعِنْدِيَّةُ لَأَنْدُلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الرُّسُلِ الْأَدَمِيِّينَ : إِنْهُمْ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَزَلُوا مِنَ السَّمَاءِ ، عَلَى أَنَّ الْعِنْدِيَّةَ قَدْ بُرِّدَ بِهَا الشَّرْفُ وَالرُّتْبَةُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ (٢) ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِكَايَةً عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي » .

وَذَكَرَ غُرُوجَ الْمَلَائِكَةِ ، وَقَدْ سَبَقَ ، وَرَبْعًا شَدَّ فَقَارَ ظَهْرِهِ ، وَقَوَى [مُنَّة] (٣) مُنْتَهَى بِالْمُظَلَّةِ ﴿ إِلَى رَبِّهِمْ ﴾ وَأَنَّ ﴿ إِلَى ﴾ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، وَأَنَّهَا فِي قَطْعِ الْمَسَافَةِ ، وَإِذَا سَكَتَ عَنْ هَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِكَلَامِ الْعَرَبِ ، فَإِنَّ الْمَسَافَةَ لَا تَفْهَمُ الْعَرَبُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْأَجْسَامُ ، وَهُوَ يَقُولُ إِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾ (٤) وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِنْتِهَاءُ الَّذِي عَنَاهُ الْمُدَّعِي بِالْإِتِّفَاقِ ، فَلَيْمَ بِجَحْتَرِي عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُجَابُ بِهِ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ !

وَذَكَرَ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ ، يَا بُنَيَّ خَبِرْ مَنْ فِي السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً » ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَنْ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَا ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ ، وَلَا خَصَّهُ بِهِ ، وَمَنْ أَيْنَ لِلْمُدَّعِي أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَنْ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الدَّلَالَةُ » ، وَانْتَبَهَ مِنْ : ج ، ز .

(٢) سُورَةُ ص ٢٥ .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ مِنْ : ج ، ز . وَ« مُنْتَهَى » جَاءَتْ فِي ج بِتَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبَعْدَهَا نَاءٌ .

وَلِلَّ صَوَابِهَا « مُنْتَهَى » بِالتَّاءِ الْمُسَاكِنَةِ ، بَعْدَهَا نُونٌ ، وَالتَّاءُ : الظَّاهِرُ .

(٤) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ٦٩ .

الملائكة ، فإنهم أكبر المخلوقات علماً بالله تعالى ، وأشدُّهم اطلاعاً على القُرب ، وهم يعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمين ، وهو عندهم في هذه الرتبة ، فليعلم المدعى أنه ليس في الحديث ما ينفي هذا ، ولا [ ما ] <sup>(١)</sup> يُثبت مادّاه .

ثم ذكر حديث الرقية : « رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، كَا رِزْقُكَ فِي السَّمَاءِ » الحديث . وهذا الحديث بتقدير مُبَوَّه ، فلذى ذكره النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « رَبَّنَا الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ » ما سكت النبي صلى الله عليه وسلم على « في السماء » فلاي معنى نقف نحن عليه ، ونجعل « تَقَدَّسَ اسْمُكَ » كلاماً مُستأنفاً ؟ هل فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا ، أو أمر به ؟ وعند ذلك لايجد المدعى مخلصاً إلا أن يقول : الله تَقَدَّسَ اسْمُهُ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فلم خُصِّصَت السماء بالذكر ؟ فنقول له : مامعنى « تَقَدَّسَ » ؟ إن كان المراد به التنزيه من حيث هو تنزيه فذلك ليس في سماء ولا أرض ، إذ التنزيه نفى النقائص ، وذلك لا تعلق له بجزء ولا فبراء ، فإن المراد أن المخلوقات <sup>(٢)</sup> تَقَدَّسُ وتعرف بالتنزيه ، فلا شك أن أهل السماء مطبقون على تنزيهه تعالى ، كما أنه لا شك أن في أهل الأرض من لم يُنزّه ، وجعل له نداء ، ووصفه بما لا يليق بجلاله ، فيكون تخصيص السماء بذكر التقديس فيها لا أفراد أهلها بالإطباق على التنزيه ، كما أنه سبحانه لما انفرد في الملِك في يوم الدين عن يتوهم مُلكه خُصِّصه بقوله تعالى : ﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ، وكما قال سبحانه وتعالى بعد دمار <sup>(٤)</sup> من ادعى الملِك والملِك : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وأعاد هذا المدعى الحديث من أوله ، ووصل إلى أن قال : فليقل ربنا الذي في السماء .

(١) تكملة من : ج ، ز ، على ما في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « تقدسه وتعرفه » ، والثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « ملك » ، والثبت من : ج ، ز ، وكلاماً صحيح متواتر في السبع . انظر تفسير

ابن كثير ١/٤٠٠ .

(٤) في المطبوعة : « زمان » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) سورة غافر ١٦ .

قال : وذكره ووقف على قوله « في السماء » فليت شعري هل جَوَزَ أحدٌ من العلماء أن يُفعلَ مثلُ هذا ؟ وهل هذا إلا مُجَرَّدُ إيهام أن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وعليهم قال : « ربَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ » ؟

وأما حديث الأَوْعَالِ (١) ، وما فيه من قوله : « وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَاللهُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ » فهذا الحديث قد كثر منهم إيهامُ العوامِّ أنهم يقولون به ، ويروِّجون به زخارفهم ، ولا يتركون دَعْوَى إِيْمَنٍ دَعَاوِيهِمْ (٢) عاطلةً من التحلِّي بهذا الحديث ، ونحن نبيِّن أنهم لم يقولوا بِحَرْفٍ واحدٍ منه ، ولا استَقَرَّ لهم قَدَمٌ بأنَّ الله تعالى فوق العرش حقيقةً ، بل نقضوا ذلك ، وإيضاح ذلك بتقديم ما آخر هذا الدَّعْيِ ؛ قال في آخر كلامه : ولا يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّ هذا يُخَالِفُ ظاهرَ قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ (٣) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ » ، ونحو ذلك . قال : فَإِنَّ هذا غَلَطٌ ظاهرٌ ، وذلك أَنَّ الله تعالى معنا حقيقةً ، فوق العرش حقيقةً ، قال : كما جَمَعَ اللهُ بينهما في قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٤) قال هذا الدَّعْيِ بِعِلٍّ مَاضِيَةٍ (٥) مِنْ غَيْرِ تَسَكُّتٍ وَلَا تَلَعُّثٍ ؛ فقد أخبر اللهُ تعالى أَنَّهُ فوق العرش ، ويعلم كلُّ شيء وهو معنا أينما كنا ، كما قال (٥) صلى الله عليه وسلم في حديث الأَوْعَالِ : « وَاللهُ فوق العرشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ » فقد فهمت أَنَّ هذا الدَّعْيِ ادَّعى أَنَّ الله فوق العرش حقيقةً ، واستدلَّ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، وجعل أَنَّ ذلك مِنَ اللهِ تعالى : خبراً أَنَّهُ فوق العرش ، وقد علم

(١) في المطبوعة هنا وفيما يأتي : « الأوعال » ، والتصويب من : ج ، ز . وهم الملائكة الذين يحملون العرش ، أى أنهم على صورة الأوعال . النهاية ٢٠٧/٥ . والوعل : التيس الجبلى .

(٢) في المطبوعة : « دعواتهم » ، والثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة الحديد ٤ .

(٤) في المطبوعة : « ماضيه » ، والثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « كما قال قال » ، وأسقطنا الثانية ، كما في : ج ، ز .

كل ذي ذهنٍ قويمٍ وفكرٍ مستقيمٍ ، أن لفظ ﴿ أُسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ليس <sup>(١)</sup> مُرَادِفًا للفظِ « فوق العرش » حقيقةً ، وقد سبق مِنَّا الكلامُ عليه ، ولا في الآية ما يبدلُ على الجَمْعِ الذي ادَّعاهُ ، ولا بَيِّنَ التَّقْرِيبِ في الاستِدلالِ ، بل سرَدَ آيةً مِن كتاب الله تعالى لا يُدْرَى هل حَفِظَها أو نَقَلَهَا مِنَ الْمُصَحَّفِ ، ثم شَبَّهَ الآيةَ في الدَّلَالَةِ على الجَمْعِ بِحَدِيثِ الْأَوْعَالِ ، [ قال ] <sup>(٢)</sup> كما قال صلى الله عليه وسلم فيه : « وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ » ، وقد علمت أَنَّهُ ليس في الحديث ما يبدلُ على المَعِيَّةِ ، بل لا مَدْخَلَ لِمَعَ في الحديث ، قال : وذلك أَن « مع » إِذَا أُطْلِفَتْ فليس ظاهرُها في اللغةِ إِلَّا للمُقَارَنَةِ <sup>(٣)</sup> المُطْلَقَةِ من غيرِ وُجوبِ مِمَّا سَبَّ وَلَا مُحَازَاةٍ عن يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ ، فَإِذَا قُبِدَتْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ في ذلك المعنى ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : مَازَلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا وَالنَّجْمُ <sup>(٤)</sup> مَعَنَا . وَيُقَالُ : هَذَا التَّائِعُ مَعَنَا . وَهُوَ مُجَامَعَتُهُ لَكَ <sup>(٥)</sup> ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ ، فَإِنَّمَا اللَّهُ <sup>(٦)</sup> مَعْ خَلْقِهِ حَقِيقَةً ، <sup>(٧)</sup> وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً <sup>(٨)</sup> . ثم هذه المَعِيَّةُ تُخْتَلَفُ أَحْكَامُهَا بِحَسَبِ الْوَارِدِ ، فَلَمَّا قَالَ : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ دَلَّ ظَاهِرُ الْخُطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ عَالِمٌ بِكُمْ . قَالَ : وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ : إِنَّهُ مَعَهُمْ بِعَامِهِ . قَالَ : وَهَذَا ظَاهِرُ الْخُطَابِ وَحَقِيقَتُهُ .

قال : وكذلك في قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية ، وفي قوله

(١) بعد هذا في المطبوعة زيادة : « إلا » ، والصواب من : ج ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « المقارنة » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في ج : « أو النجم » ، والمثبت من المطبوعة ، ز .

(٥) في المطبوعة : « معك » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « فإن الله » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٨) سورة المجادلة ٧ .

تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>،  
﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

قال : ويقول أبو الصَّيِّ<sup>(٤)</sup> « فوق السَّقْفِ : لا تحف ، أنا ملك . تنبئها  
على المَعِيَةِ الْوُجِيةِ لِحُكْمِ الحال . فليُفهم الناظرُ أدبَ هذا الدَّعْيِ في هذا المَثَلِ ،  
وحُسْنَ الفاظِهِ في استِثمارِ مقاصديه .

ثم قال : ففرَّق بين المَعِيَةِ وبين مُقتضاها ، المفهوم من معناها ، الذي يختلف باختلاف  
المواضع . فليُفهم الناظرُ هذه العبارة التي ليست بالعربية ولا بالعجمية ، فسبحان المُسَبِّحِ  
باللُّغاتِ المختلفة .

قال : فلفظُ المَعِيَةِ قد استُعْمِلَ في الكتابِ والسُّنَةِ في مواضع ، يقتضي في كل موضع  
أمرًا لا يقتضيها في الموضع الآخر . هذه عبارته بحروفها .

ثم قال : فإِذَا أن تخالف دلائلها بحسب المواضع ، أو تدلُّ على قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ بين  
جميع مَوَارِدِها ، وإِثبات امتياز كلِّ موضعٍ بخصوصِيَّةٍ فليُفهم تقسيمُ هذا الدَّعْيِ ،  
وحسنُ تصرفه .

قال : فملى التقديرين ليس مُقتضاها أن تكون ذاتُ الرَّبِّ مُخْتَلِطَةً بِالْخَلْقِ ، حتى يُقال :  
صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا .

ثم قال في موضعٍ آخر : مَنْ عَلِمَ أن المَعِيَةَ تُضَافُ إلى كلِّ نوعٍ من أنواعِ المخلوقاتِ ،  
كإضافة الرُّبُوبِيَّةِ مَثَلًا ، وأنَّ الإِسْتِواءَ على العرشِ ليس إلَّا العرشَ ، وأنَّ الله تعالى  
يُوصَفُ بِالْمَلُوكِ وَالْفَوْقِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ ، ولا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ ولا بِالتَّحْتِيَّةِ قَطُّ ، لا حقيقةً  
ولا مجازًا ، عَلِمَ أنَّ القرآنَ على ما هو عليه من غيرِ تحريفٍ . فليُفهم الفاظُ هذه المُقَدِّماتِ

(١) سورة التوبة ٤٠ م

(٢) سورة النحل ١٢٨ م

(٣) سورة طه ٤٦ م

(٤) في المطبوعة : « الذي » ، والمثبت من : ج ، ز .

الْقَطْعِيَّةَ ، وهذه العباراتِ الرَّائِقَةُ الْجَلِيَّةُ ، وَحَصَرُ الْإِسْتِثْوَاءِ عَلَى الشَّيْءِ فِي الْعَرْشِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ ، فَضْلًا عَنْ جَاهِلٍ .

ثم قال : مَنْ تَوَهَّمُ أَنْ كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ ، بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ وَتَحْصِيهِ ، فَهُوَ كَاذِبٌ إِنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَضَالٌّ إِنْ اِعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ ، وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَفْهَمُهُ مِنَ اللَّفْظِ ، وَلَا رَأْيُنَا أَحَدًا نَقَلَهُ عَنْ أَحَدٍ . فَلْيَسْتَفِدِ النَّاضِرُ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ .

قال : وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ : هَلْ يَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ تَحْصِيهِ <sup>(١)</sup> ، لَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولَ : هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَلْمَسْهُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِنَا ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَتَنَ التَّكَلُّفِ أَنْ يُجْعَلَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ شَيْئًا مُحَالًا ، لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَقَاوَلَهُ .

قال : بَلْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَاحِدٌ ، إِذِ السَّمَاءُ إِعْصَا يُرَادُ بِهَا الْعُلُوُّ ، فَالْمَعْنَى : اللَّهُ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفْلِ . هَكَذَا قَالَ هَذَا الدَّعِيُّ فَلْيَتَنَبَّهْ <sup>(٢)</sup> النَّاضِرُ عَلَى هَذِهِ بِالْإِخْتِصَاصِ ، وَلْيَتَنَبَّهْ عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّ الْقَوْمَ ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال : وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ كُرْسِيَّهِ تَعَالَى وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَأَنَّ الْكُرْسِيَّ فِي الْعَرْشِ كَحَقِيقَةِ مُقَاعٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ ، وَأَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَّا قُدْرَةُ اللَّهِ وَعَظَمَتُهُ ، وَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ بِمَدِّ هَذَا أَنَّ خَلْقًا يَحْصُرُهُ وَيَحْصِيهِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا سَلْبَنَّا كُمُ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَاسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى « عَلَى » ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَهُوَ <sup>(٦)</sup> كَلَامٌ عَرَبِيٌّ حَقِيقَةٌ لَا بَحَازٌ ،

(١) في المطبوعة : « أنها تحويه » وأسقطنا هذه الزيادة كما في : ج ، ز ، وسيأتي نظيره في صفحة ٦٠ .

(٢) في المطبوعة : « فليتب » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة الحشر ٢ .

(٤) سورة طه ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ١٣٧ ، وسورة النحل ٣٦ .

(٦) في المطبوعة : « وهذا » ، والمثبت من : ج ، ز .



وهذا يعلمه مَنْ عَرَفَ حَقَائِقَ معنى الحروف ، وأنها مُتَوَاطِئَةٌ في الغالب ، وهذا آخرُ ما تمسَّك به .

فنقول : أولاً ، ما معنى قولك : إن «مع» في اللغة للمُقَارَنَةِ المطلقَةِ من غيرِ مُماسَّةٍ ولا مُحَاذَاةٍ ، وما هي المُقَارَنَةُ ؟ فإن لم يفهم من المُقَارَنَةِ غيرَ صِفَةٍ لازِمَةٍ لِلْجِسْمِيَّةِ ، حصل المقصودُ ، وإن فهم غيرَه فَلْيَتَنَبَّهْ حَتَّى نَنْظُرَ <sup>(١)</sup> هل تفهم العربُ من المُقَارَنَةِ ذلك أولاً .

ثم قوله : فإذا قُيِّدَتْ <sup>(٢)</sup> بمعنى من المعاني دَلَّتْ على المُقَارَنَةِ في ذلك المعنى . فنقول له : وَمَنْ نَحَا ذلك في ذلك ؟

قوله : إنها في هذه المواضع كلها بمعنى العلم . قلنا : من أين لك هذا ؟ فإن قال : من جهة قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ، دلَّ ذلك على المعية بالعلم ، وأنه على سبيل الحقيقة : فنقول له : قد كَلَّتْ بالصَّاعِ الوافي فَكُلُّ لَنَا بَمَثَلِهِ ، واعلم أن «فوق» كما يُسْتَعْمَلُ في المُلُوِّ في الجهة كذلك يُسْتَعْمَلُ في المُلُوِّ في الرُّتَبَةِ وَالسُّلْطَانَةِ وَالْمُلْكِ ، وكذلك الاستواء ، فيكونان مُتَوَاطِئَيْنِ ، كما ذكرته حَرَفًا بِحَرْفٍ ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَتَوْقَى كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقال الله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقال تعالى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ومعلوم أنه ليس المرادُ جِهَةَ المُلُوِّ ، فأَعِدِ البحثَ وَقُلْ : فوق العرشِ

(١) في المطبوعة : « ينظر » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « قيد » ، والمثبت من : ج ، ز .

(٣) سورة المجادلة ٧ .

(٤) سورة الأنعام ١٨ .

(٥) سورة يوسف ٧٦ .

(٦) سورة الفتح ١٠ .

(٧) سورة الأعراف ٢٧ .

(٨) سورة الزخرف ٣٢ .

بالاستبلاء . وكذا في حديث الأوعال ، وما فعلته في « مع » فافهمه في « فوق » ،  
وخرّج هذا كما خرّجت ذلك ، وإلا أتوك الجميع .

ثم قوله : ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات ، وأن  
الاستواء على الشيء ليس إلا العرش . قلنا حتى نبصرك رجلاً استعملها يعلم ما يقوله من  
غير دليل ، فإنك إن لم تقم دلالة على ذلك وإلا أبرزت لفظة تدل على تحتم « فوق »  
الاستواء في جهة الملو ، فليت شعري من أين تعلم أن المعية بالمعلم حقيقة ، وأن آية  
الاستواء على العرش وحديث الأوعال دالان على صفة الربوبية بالفوقية الحقيقية !  
اللهم غفرًا ، هذا لا يكون إلا بالكشف ، وإلا فالادلة التي نصبها الله تعالى لتعرف بها  
ذاته وصفاته وشرائعه لم يورد هذا الدعي منها حرفاً واحداً على وفق دعوى ، ولا ثبت له  
قدم إلا في مهوى .

ثم قوله : لا يوصف الله تعالى بالسفول والتخمية ، لاحقيقة ولا مجازاً ، ليت شعري  
من ادعى له هذه الدعوى حتى يكلف الكلام فيها ؟

ثم إن قوله بعد ذلك : من توهم كون الله تعالى في السماء ، بمعنى أن السماء تحيط به  
وتحويه ، فهو كاذب إن نقله عن غيره ، وضال إن اعتقده في ربه . أيها الدعي ، قل  
ما تفهم ، وانهم ما نقول ، وكلّم الناس كلام عاقل لما قل ، نفيد وتنفيد ، إذا طلبت أن تستنبط  
من لفظة « في » الجهة ، وحلتها على حقيقتها هل <sup>(١)</sup> يفهم منها غير الظرفية ، أو ما في  
معناها ؟ وإذا كان كذلك فهل يفهم عاقل أن الظرف ينفك عن إحاطة <sup>(٢)</sup> يبيض أو جميع  
أو ما يلزم ذلك ؟ وهل جرى هذا على سماع ؟ وهل من يخاطر أن « في » على حقيقتها  
في جهة ، ولا يفهم منها احتواء ولا إحاطة يبيض ولا كليل ؟ فإن كان المراد أن يعزل  
الناس عقولهم ، وتكلم أنت وهم يقدّون ويصدقون ، لم <sup>(٣)</sup> تأمن أن بعض المشوئين

(١) في ج ، ز : « هو » ، والثبت من المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « إحاطته » ، والثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « ثم » ، والنصوب من : ج ، ز .

من المُخَالَفِينَ لِلْحِلَّةِ <sup>(١)</sup> يَا مُرْكُ بِذَلِكَ وَيُثَبِّتُ <sup>(٢)</sup> الْبَاطِلَ عَلَيْكَ .

ثم قولك : لو سُئِلَ سائرُ المسلمين ، هل يفهمون من قولِ الله تعالى ورسوله أن الله في السماءِ تَحْوِيهِ ، لِبَادَرِ كُلِّ واحدٍ منهم إلى أن يقول : هذا شيءٌ لا علمه لم يخطرُ ببالنا . فنقول : ما الذي أردتَ بذلك ؟ إن أردتَ أن هذا اللفظَ لا يُعْطَى هذا المعنى فأَيَّاكَ أن تسألَ عن هذا مَنْ هو عارفٌ بكلامِ العرب ، فإنه لا يَصْدُقُكَ في أن هذا اللفظَ لا يُعْطَى هذا ، مع كَوْنِ « في » لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَأَنَّهَا على حَقِيقَتِهَا في الْجِهَةِ ؛ وإن أردتَ أن العقولَ تأتي ذلك في حَقِّ الله تعالى ، فلمَ لنا نحن معك إِلَّا في تَقْرِيرِ هذا ، ونَقَى كُلَّ ما يُؤْهِمُ نَفْسًا في حَقِّ الله تعالى .

ثم قولك : عند المسلمين أن الله في السماء وهو على العرشِ واحدٌ . لا يَنْبَغِي أن تُضَيِّفَ هذا الكلامَ إِلَّا إلى نَفْسِكَ ، أو إلى مَنْ تَلَقَّيْتَ هذه الوَصْمَةَ منه ، ولا تَجْمَلِ المسلمين بِرَبِّكَ بكونِ في هذا الكلامِ الذي لا يُعْقَلُ .

ثم اسْتَدَلَّتْ على أن كَوْنَ الله في السماء والعرشِ <sup>(٣)</sup> واحدٌ بأن السماءَ إنما بُرِّدَ بها المُلُوكُ ، فالعنى : الله في المُلُوكِ لا في الشُّفَلِ . قُلْ لِي : هل قال الله تعالى ورسوله صَلَّى الله عليه وسلم والسائقون الأوْثُونَ من المهاجرين والأنصار رضى الله عنهم أجمعين : إن الله تعالى في المُلُوكِ لا في الشُّفَلِ ؟ وكُلُّ ما قلتَ من أوَّلِ المُقَدِّمَةِ إلى آخرها ، لو سُلِّمَ لك لكان حاصِلُهُ أن الله تعالى وَصَفَ نَفْسَهُ بأنه استَوَى على العرشِ ، وأن الله تعالى فوق العرشِ .

[ و ] <sup>(٤)</sup> أَمَا أَنَّ السَّمَاءَ الْمُرَادُ بِهَا جِهَةُ الْمُلُوكِ فَاسْتَظْفِرْتُ كِفَاكَ بِنَقْلِهِ .

ثم قولك : قد علم المسلمون أن كُرْسِيِّه تعالى وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وأن

(١) في المطبوعة ، ز : « للسَّأَلَةِ » ، والمثبت من : ج .

(٢) في المطبوعة : « أَوْ يَثْبِت » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « وعلى العرش » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٤) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

الكرسى في العرش كحقيقة مُنفَدة بِأَرْضٍ <sup>(١)</sup> فَلَاةٍ . فَلَيْتَ شِعْرِي ، إِذَا كَانَ حَدِيثُ الْأَوْعَالِ بِدَلُّكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ ، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طُلُوعِ الْمَلَائِكَةِ إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً ؟ وَلَمَّا تَقُولُ : إِنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا <sup>(٢)</sup> جِهَةُ الْمُلُوِّ تَوْفِيقًا ، فَلَيْتَ شِعْرِي أَيْمُنُ أَنْ تَقُولَ بِمَدِّ هَذَا التَّوْفِيقِ الْعَارِي عَنْ التَّوْفِيقِ وَالتَّوْفِيقِ ، إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ حَقِيقَةً ، وَعَلَى السَّمَاءِ حَقِيقَةً ، وَفِي الْعَرْشِ حَقِيقَةً ، وَعَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةً ؟ ثُمَّ حَقِيقَةُ السَّمَاءِ هِيَ هَذِهِ الشَّاهِدَةُ لِلْحَسُوسَةِ بِطُلُوعِهَا هَذَا الْإِسْمَ مَنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ الشُّمُوءُ ، وَأَمَّا أَسْلُ الْإِشْتِقَاقِ فَذَلِكَ لَا مَرِيَّةَ لَهَا فِيهِ عَلَى السَّعْفِ وَالسَّحَابِ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ خَالِقُ الْمُقُولِ !

ثُمَّ قَوْلُكَ بِمَدِّ ذَلِكَ : الْعَرْشُ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَّا قُدْرَةُ اللَّهِ وَعَظَمَتُهُ . وَقَعَ إِلَيْنَا « إِنْ قُدْرَةُ اللَّهِ » فَإِنْ كَانَتْ بِأَلْفٍ لَا مِائَةَ أَلْفٍ ، كَمَا وَقَعَ إِلَيْنَا فَقَدْ نَفَيْتَ الْعَرْشَ ، وَجَمَلْتَ الْجِهَةَ هِيَ الْعَظَمَةُ وَالْقُدْرَةُ ، وَصَارَ مَعْنَى كَلَامِكَ : جِهَةُ اللَّهِ عَظَمَتُهُ وَقُدْرَتُهُ . وَالْآنَ قُلْتَ مَا لَا يُفْهَمُ ، وَلَا قَالَهُ أَحَدٌ ؛ وَإِنْ كَانَ كَلَامُكَ بِأَلْفٍ لَا مِائَةَ أَلْفٍ ، فَقَدْ صَدَقْتَ وَقُلْتَ الْحَقَّ ، وَمَنْ قَالَ خِلَافَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> ؟ وَلَعَمْرِي لَقَدْ رَمَمْنَا لَكَ هَذَا الْمَكَانَ ، وَلَقَنَّائِكَ إِصْلَاحَهُ .

ثُمَّ قُلْتَ : كَيْفَ يُتَوَقَّعُ بِمَدِّ هَذَا أَنْ خُلِقَ بِحَصْرِهِ أَوْ بِخَوْبِهِ . قُلْنَا : نَعَمْ ، وَمِنْ أَيْ شَيْءٍ بَلَاؤُنَا إِلَّا مَنَّ بِدَعْوَى الْحَصْرِ أَوْ بِوَهْمِهِ !

ثُمَّ قُلْتَ : وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ التَّمَكُّنَ الْإِسْتِقْرَارِيَّ <sup>(٥)</sup> حَاصِلٌ فِي الْجِدْعِ ، فَإِنَّ تَمَكُّنَ <sup>(٦)</sup> الصُّلُوبِ فِي الْجِدْعِ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « فِي أَرْضٍ » ، وَاتَّبَعَتْ مِنْ : ج ، ز .

(٢) سَاقَطَ مِنْ : ز ، وَهُوَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، ج .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « بِهَا » ، وَاتَّبَعَتْ مِنْ : ج .

(٤) بِمَدِّ هَذَا فِي الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ : « لَعَمْرِي » ، وَاتَّبَعَتْ مِنْ : ج ، ز .

(٥) سُورَةُ طه ٧١ .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَالْإِسْتِقْرَارُ » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

(٧) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « تَمَكُّنٌ » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

كَتَبَ كُنْ<sup>(١)</sup> السَّائِرِينَ فِي الظَّرْفِ ، وكذلك الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ هو الجوابُ عَنْ حَدِيثِ الْأَوْعَالِ ، وَحَدِيثِ قَنْصِ الرُّوحِ ، وَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحَدِيثِ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ ، وَمَا قَالُوا مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> :

مَجْدُّوا اللَّهَ فَهُوَ أَهْلٌ لِمَجْدِهِ رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيرًا  
فَيُقَالُ لِلْمُدَّعَى : إِنْ كُنْتَ تَرَوِيهِ « فِي السَّمَاءِ » فَقَطْ ، وَلَا تُتَبَمَّهَا « أَمْسَى كَبِيرًا »  
فَرِمَا يُوْهِمُ مَا تَدَّعِيهِ ، لَكِنْ لَا يَبْقَى شَيْعَرًا وَلَا قَافِيَةً ، وَإِنْ كَانَ قَالَ : « رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ  
أَمْسَى كَبِيرًا » فَقُلْ مِثْلَ مَا قَالَتْ أُمِّيَّةُ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُدْرَى : هَلْ هُوَ كَمَا قَالَتْ : <sup>(٤)</sup> « أَوْ قَالَ :  
إِنَّ اللَّهَ كَبِيرٌ فِي السَّمَاءِ » .

فَإِنْ قَالَتْ : وَهُوَ كَبِيرٌ فِي الْأَرْضِ فَلِمَ خُصَّتِ السَّمَاءُ ؟

قُلْنَا : التَّخْصِصُ بِمَا أَفْرَأْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنْ تَعْظِمَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ أَكْثَرَ مِنْ تَعْظِيمِ  
أَهْلِ الْأَرْضِ لَهُ ، فَلَيْسَ فِي الْمَلَائِكَةِ مَنْ يَنْحَتُ حَجَرًا وَيَعْبُدُهُ ، وَلَا فِيهِمْ دَهْرِيٌّ وَلَا  
مُعْطَلٌ وَلَا مُشَبَّهٌ ، وَخِطَابُ أُمِّيَّةَ لِكُفَّارِ الْعَرَبِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا هُبُلَ وَمَنَاةَ وَاللَّاتِ  
وَالْعُزَّى وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَنْدَادِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْعَرَبُ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ أَعْلَمُ مِنْهُمْ ، حَتَّى كَانُوا  
يَتَمَسَّكُونَ بِحَدِيثِ السَّاهِنِ الَّذِي كَانَ يَتْلَقُ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْجَنَّةِ الَّذِي يَسْتَرْقِي الْكَلِمَةَ مِنَ  
الْمَلِكِ ، فَيُضِيفُ إِلَيْهَا مَائَةً كَذِبَةً ، فَكَيْفَ اعْتِقَادُهُمْ فِي الْمَلَائِكَةِ !! فَلِذَلِكَ اخْتِجَّ عَلَيْهِمْ  
أُمِّيَّةُ بِالْمَلَائِكَةِ ، هَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ وَلَا خِلَافَهُ<sup>(٦)</sup> قَطْعِيٌّ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « كَتَبَ كُنْ » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

(٢) —سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١١ ، وَسُورَةُ النَّمْلِ ٦٩ ، وَسُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ ٢٠ ، وَسُورَةُ الرُّومِ ٤٢ .

(٣) دِيوَانُهُ ٣٣ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ : « فَهُوَ الْمَجْدُ أَهْلٌ » .

(٤) سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ مِنْ : ج ، ز .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يَتْلَقُ » ، وَالتَّحْقِيقُ مِنْ : ج ، ز .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « خِلَافٌ » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

ثم قال : من المعلوم بالضرورة أَنَّ الرسولَ المبلِّغَ عن الله ألقى إلى أُمَّتِهِ المدَّعَوَيْنِ (١) أَنَّ اللهَ تعالى على العرش ، وَأَنَّهُ فوقَ السماء ، فنقولُ له : هذا ليس بصحيحٍ بالصريح ، بل ألقى إليهم أَنَّ اللهَ استوى على العرش ، هذا الذي تواترَ مِن تبليغِ هذا النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المدَّعي من هذا الإخبار ، فأخبارُ آحادٍ لا يصدق عليها جمعٌ كثيرةٌ ، ولا حُجَّةٌ له فيها ، وذلك واضحٌ لمن سمعَ كلامَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم ، ونزَّله على استمهالِ العربِ وإطلاقاتها ، ولم يُدْخِلْ عليها غيرَ لُغتها .

ثم قلت : كما فطر الله جميع الأمم ؛ عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام ، إلَّا من اجتالعه الشياطينُ عن فطرته . هذا كلامٌ من أوَّلِهِ إلى آخره مُعارضٌ بالميل والترجيحِ معنا .

ثم قلت عن السلفِ في ذلك من الأقوال ما لو جمعته (٢) لبلنتُ مائتين ألفاً . فنقولُ : إن أردت بالسلفِ سلفَ المشبهةِ كما سيأتي في كلامك ، فربما قاربتَ (٣) ، وإن أردت سلفَ الأمةِ الصالحين فلا حرفاً (٤) ولا شطراً حرفٍ ، وما نحن بمك في مقامٍ مقامٍ ومضارٍ مضارٍ بحولِ الله وقوته .

ثم قلت : ليس في كتابِ الله تعالى ، ولا سنةِ رسوله ، ولا عن أحدٍ من سلفِ الأمة ؛ لا من الصحابة ولا من التابعين ، حرفٌ واحدٌ يخالف ذلك ؛ لا نصٌّ ولا ظاهرٌ . قلنا : ولا عنهم ، كما ادَّعيت أنت ، ولا نصٌّ ولا ظاهرٌ ، وقد صدرت أولاً أنك تقولُ ما له (٥) الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ثم دارت الدائرة على أن المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مشايخُ عقيدتك ، وعزَّلت العشرة وأهل بدر

(١) في المطبوعة : « المدَّعين » ، وفي ز : « المدَّعين » ، والتصويب من : ج .

(٢) في المطبوعة : « جمعت » ، والتثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « قارب » ، والتثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « حرف » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « قال » ، والتثبت من : ج ، ز .

وَالْحَدِيثُ عَنِ السَّبْقِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّائِبِينَ عَنِ الْمُنَابَعَةِ، وَتَوَلَّى هَؤُلَاءِ لَاغَيْرَ<sup>(٢)</sup> ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾<sup>(٣)</sup> .

ثم قولك : لم يقل أحد منهم : إنه ليس في غير السماء ، ولا إنه ليس على العرش ، ولا إنه في كل مكان ، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا إنه داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل . قلنا : لقد عممت الدعوى ، فذكرت ما لم نحيط به علما ، وقد ذكرنا لك عن جعفر الصادق والجعيد والشيلي وجعفر بن نصير ، وأبي عثمان المغربي ، رضي الله عنهم ، ما فيه كفاية ، فإن طعنت في نقلنا ، أو في هذه السادة ، طعنا في نقلك ، وفيمن أسندت إليه من أهل عقيدتك خاصة ، فلم يؤايفك على ما<sup>(٤)</sup> ادعيتهم غيرهم .

ثم إنك أنت الذي قد قلت ما لم يقله الله ، ولا رسوله ، ولا السابِقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ولا من التابعين ، ولا من مشايخ الأئمة الذين لم يذكر كوا الأهل<sup>(٥)</sup> فما نطق أحد منهم بحرف في أن الله تعالى في جهة الملو ، وقد قلت وصرحت وبحثت وفهمت بأن ماورد من أنه في السماء ، وفوق السماء ، وفي العرش ، وفوق العرش ، المراد به جهة الملو ، فقل لنا : من قال هذا ؟ هل قاله الله ، أو رسوله ، أو السابِقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، أو التابعين<sup>(٦)</sup> لهم بإحسان ، فلم يهول علينا بالأموال المعقمة<sup>(٧)</sup> ، وبالله المستعان .

ثم استدلل على جواز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها ، بما صح أنه صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات جعل يقول : « أَلَا أَهْلُ بَلْعَتُ » ؟ فيقولون : نعم . فيرفع

(١) في المطبوعة : « السلف » ، وفي ج : « السابق » ، والثبت من : ز .

(٢) في المطبوعة : « وتولى هؤلاء غير الله والله أعلم حيث . . » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٣) سورة الأنعام ١٢٤ . و « رسالاته » بالجمع قراءة غير ابن كثير وحفص وابن محسن .

الإتحاف ٢١٦ .

(٤) في المطبوعة : « من » ، والتصحيح من : ح ، ز .

(٥) في المطبوعة : « إلا هؤلاء » ، والتصويب من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « والتابعين » ، والتصويب من : ح ، ز .

(٧) في المطبوعة : « المعقمة » ، والثبت من : ج ، ز .

أُصْبِعَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا<sup>(١)</sup> إِلَيْهِمْ، ويقول: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» غيرَ مَرَّةٍ. ومن أَى دَلَالَةٍ يَدُلُّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الإِشَارَةِ إِلَيْهِ؟ هل صَدَرَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ أُصْبِعَهُ ثُمَّ نَكَتُهَا<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِمْ؟ هل فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ رَفْعَهُ كَانَ يُشِيرُ بِهِ إِلَى جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَلَكِنْ هَذَا مِنْ عَظِيمِ مَا رَسَخَ فِي ذَهْنِ هَذَا الدَّعِي مِنْ حَدِيثِ الْجِهَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَوَسَمِعَ مَسْأَلَةً مِنْ عَوْبِصِ الْفَرَاثِصِ وَالْوَصَايَا وَأَحْكَامِ الْحَيْضِ، لَقَالَ: هَذِهِ دَالَّةٌ عَلَى الْجِهَةِ.

ثُمَّ أَنَى بِالطَّائِفَةِ الْكُبْرَى وَالذَّاهِيَةِ الدَّهْيَاءِ، وَقَالَ: فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ السَّابِقُونَ النَّافُونَ، مِنْ هَذِهِ الْمَبَارَاتِ وَنَحْوِهَا، دُونَ مَا يُقَالُ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِمَّا<sup>(٣)</sup> نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا، كَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ عَلَى خَيْرِ<sup>(٤)</sup> الْأُمَّةِ: أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِمًا بِمَا هُوَ نَصٌّ أَوْ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ، ثُمَّ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ لَا يَبْخُوحُونَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدُلُّونَ عَلَيْهِ؛ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا، حَتَّى يَجِئَ أَنْبَاطُ الْفُرْسِ وَالرُّومِ وَأَفْرَاخُ الْهُنُودِ<sup>(٥)</sup> يُبَيِّنُونَ لِلْأُمَّةِ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤَلِّفٍ أَوْ فَاضِلٍ أَنْ يَسْتَقْدَهَا، لِئِنْ كَانَ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ [التَّكَلِّمُونَ]<sup>(٦)</sup> التَّكَلِّفُونَ، هُوَ الْإِعْتِقَادُ الْوَاجِبُ، وَهَمَّ مَعَ ذَلِكَ أَحْبَلُوا عَلَى مُجَرَّدِ عُقُولِهِمْ، وَأَنْ يَدْفَعُوا الْمُقْتَضَى<sup>(٧)</sup> قَبَاسِ عَقُولِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا، لَقَدْ كَانَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ أَهْدَى لَهُمْ وَأَنْفَعَ عَلَى هَذَا التَّتَقَرُّرِ<sup>(٨)</sup>، بَلْ كَانَ وَجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَرًا

- 
- (١) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «وَيَنْكُتُهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ: ج، ز، وَصَحِّحَ مُسْلِمُ (بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ كِتَابِ الْمَجْ) ، ٨٩٠/٢ .
- (٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «نَكَتُهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ: ج، ز .
- (٣) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ «عَظِيمٌ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ» ص ٧٥ سَاقَطَ مِنْ ج .
- (٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «حَبْر»، وَالتَّحْدِثُ مِنْ: ز، ك .
- (٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «الْيَهُودِ»، وَالتَّحْدِثُ مِنْ: ز، ك .
- (٦) زِيَادَةٌ مِنْ: ز، ك، عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ .
- (٧) فِي الْأَصُولِ: «الْمُقْتَضَى»، وَنَرَى الصَّوَابَ حَذْفِ الْأَلْفِ .
- (٨) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «اِتِّقَادِير»، وَالتَّحْدِثُ مِنْ: ز، ك .



مُخَضَّأً فِي أُسُولِ الدِّينِ ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ : أَنْكُمْ بِأَمْعَشَرِ الْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا <sup>(١)</sup> مَعْرِفَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَمَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الصِّفَاتِ نَفِيًّا وَلَا إِثْبَاتًا ، لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ ، وَلَكِنْ أَنْظُرُوا أَنْتُمْ ؛ فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ ، سِوَا مَا كَانَ مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ بِهَا .

ثُمَّ قَالَ : هَا فَرِيقَانِ ، أَكْثَرُهُمْ يَقُولُ : مَا لَمْ تُثْبِتْهُ عُقُولُكُمْ فَانْفُوهُ <sup>(٢)</sup> ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ . وَمَا نَقَاءُ قِيَاسُ عُقُولِكُمْ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ وَمُضْطَرِّبُونَ ، اخْتِلَافًا أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ اخْتِلَافٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَانْفُوهُ ، وَإِلَيْهِ عِنْدَ الشَّارِعِ فَارْجِعُوا ، فَإِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي نَعْبُدُكُمْ بِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْذُ كَوْنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ قِيَاسَكُمْ هَذَا ، أَوْ يُثَبِّتُ مَا لَمْ تُدْرِكْهُ عُقُولُكُمْ ، عَلَى طَرِيقَةٍ أَكْثَرِهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّي أَمْتَحَنْتُكُمْ بِتَقْرِيبِهِ ، لَا لِنَأْخُذُوا الْهَدْيَ مِنْهُ ، لَسَكُنْ لِنَجْتَهِدُوا فِي تَحْرِيجِهِ عَلَى شَوَازِ اللَّغَةِ وَوَحْشِيٍّ الْأَلْفَاظِ وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ ، أَوْ تَسْكُتُوا عَنْهُ <sup>(٣)</sup> مُفَوِّضِينَ عِلْمَهُ إِلَيَّ . هَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ عَلَى رَأْيِ الْمُتَكَلِّمِينَ .

هَذَا مَا قَالَهُ ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ <sup>(٤)</sup> الَّذِي صُرِّعَ <sup>(٥)</sup> فِيهِ وَتَحْبَطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، فَنَقُولُ لَهُ : مَا تَقُولُ <sup>(٦)</sup> فِيهَا وَرَدَ مِنْ ذِكْرِ الْمُيُونِ بِصِفَةِ الْجَمْعِ ، وَذِكْرِ الْجَنْبِ ، وَذِكْرِ السَّاقِ الْوَاحِدِ ، وَذِكْرِ الْأَيْدِي ؟ فَإِنْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ هَذَا يُلْزِمُنَا إِثْبَاتُ شَخْصٍ لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَهُ جَنْبٌ وَاحِدٌ <sup>(٧)</sup> وَعَلَيْهِ أَيْدٍ كَثِيرَةٌ ، وَلَهُ سَاقٌ وَاحِدٌ ، فَأَيُّ <sup>(٨)</sup> شَخْصٍ يَكُونُ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « لَا تَطْلُبُونَ » ، وَأَثْبَتَاهُ بِصِفَةِ التَّهْيِ مِنْ : ز ، ك ، وَيَقْوِيهِ مَا بَعْدَهُ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « فَانْفُوه » ، وَالتَّسْوِيبُ مِنْ : ز ، ك .

(٣) كَذَا فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَفِي ز ، ك : « غَيْرُ مُفَوِّضِينَ » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْمَوْضِع » ، وَالتَّثْبِيتُ مِنْ : ز ، ك .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « صُرِّعَ » ، وَالتَّثْبِيتُ مِنْ : ز ، ك .

(٦) فِي ز ، ك : « مَا تَقُولُ » ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٧) زِدْنَا الْوَاوَ مِنْ : ز ، ك .

(٨) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَأَيُّ » ، وَالتَّثْبِيتُ مِنْ : ز ، ك .

في الدنيا أبشع من هذا ، وإن تصرفت في هذا بجمع وتفرق بالتأويل ، فلم لا ذكره الله ورسوله وسلف الأمة ؟

وقوله تعالى في الكتاب العزيز : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> فمكل عاقل <sup>(٢)</sup> يعلم أن النور الذي على الشيطان والسقوف وفي الطرقي والحشوش ليس هو الله تعالى ، ولا قالت الجوس بذلك ، فإن قلت بأنه هادي السموات والأرض ومُنورها ، فلم لا قاله الله تعالى ولا رسوله ولا سلف الأمة ؟

وورد قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وذلك يقتضي أن يكون الله داخل الزردمة <sup>(٤)</sup> ، فلم لا بينه <sup>(٥)</sup> الله ولا رسوله ولا سلف الأمة ؟ وقال تعالى : ﴿ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ومعلوم أن التقرب في الجهة ليس إلا بالساقية ، فلم لا بينه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا سلف الأمة ؟ وقال تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) في المطبوعة : « عالم » ، وأثبتنا ما في : ز ، ك .

(٣) سورة ق ١٦ .

(٤) في المطبوعة : « الزردمة » بتقديم الراء على الزاي ، والصواب بتقديم الزاي ، كما في : ز ، ك . والزردمة : الفلصة أو موضع الابتلاع . ويقال : زردمه : إذا عصر حلقه . القاموس ، والمغرب للجوابي ١٧٣ .

(٥) في المطبوعة : « بينه » ، والمثبت من : ز ، ك . ويأتى نظيره .

(٦) الآية الأخيرة من سورة الملق .

(٧) سورة البقرة ١١٥ .

(٨) سورة الفجر ٢٢ .

(٩) سورة النحل ٢٦ .

(١٠) الآية الثانية من سورة الأنبياء . وجاء في الأصول : « وما يأتهم » وليست الراو في آية الأنبياء

هذه . وإنما جاءت في آية الشعراء : « (وما يأتهم من ذكر من الرحمن محدث) » .

وقال صلى الله عليه وسلم ، حِكَايَةٌ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « مَنْ تَقَرَّبَ إِلَى شَيْءٍ تَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ ذُرَاعًا ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى ذِرَاعٍ تَقَرَّبَتْ مِنْهُ بَاعًا ، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً » وما صحَّ في الحديث : « أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ » ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم ، حِكَايَةٌ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : « أَنَا جَلِيسٌ مَنْ ذَكَرَنِي » .

وكلُّ هذه هل تأمن من الجَسَم أن يقول لك : ظواهرُ هذه كثيرة : (١) تقوت (٢) الضمير أضاف أحاديث الجَهَةِ ، فإن كان الأمر كما يقول (٣) في نفى الجِسْمِيَّة ، مع أنه لم يأت في شيء من هذه ما يُبين (٤) خلاف ظواهرها ، لا عن الله تعالى ، ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن سلف الأمة ، فحينئذ يسكب لك الجَسَمُ بصاعك ، ويقول لك : لو كان الأمر كما قلت ، لكان ترك الناصر بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم .

وإن قلت : إن المومنان قد بينت خلاف ظواهر هذه ، لم نجد (٥) منها نافية للجِسْمِيَّة إلا وهو نافي (٦) للجهة .

ثم ما يؤمنك من تناسخي بفهم من قوله : « فِي أَىِّ صُورَةٍ مَاشَاءَ رَكَّبَكَ » (٧) مذهبه ، ومن مُطَّلِ بفهم من قوله تعالى : « مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ » (٨) مراده ، فحينئذ لا نجد مساعًا لما تنص (٩) به من ذلك إلا الأدلة الخارجة عن هذه الآلة ظ ، ثم صار

(١) في المطبوعة : « كثيرة » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٢) في المطبوعة : « تمدت » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٣) في المطبوعة : « يقولون » ، والمثبت من : ز ، ك .

(٤) في المطبوعة : « بين » ، وأثبتنا ما في : ز ، ك .

(٥) كذا بالنون في المطبوعة ، وأهمل النقط في : ز ، ك . ولعل الصواب : « نجد » بالياء التحتية ،

ويكون الفاعل الضمر عائداً إلى الحُجْم .

(٦) في : ز ، ك : « باق » ، وأثبتنا ما في المطبوعة .

(٧) الآية الثامنة من سورة الانقطار .

(٨) سورة البقرة ٦١ ، ويس ٣٦ .

(٩) في المطبوعة : « قم » ، وأثبتنا الصواب من : ز ، ك .

حاصلُ كلامك أن مقالة الشافعية والحنفية والداككية ، يلزمها أن يكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم ، أفترأهم يكفرونك بذلك أم لا ؟

ثم جملت أن مقتضى كلام المتكلمين ، أن الله تعالى ورسوله وسلف الأمة تركوا العقيدة حتى يتبينها هؤلاء ، فقل لنا : إن الله ورسوله وسلف الأمة يتبنوها ، ثم <sup>(١)</sup> انقل عنهم أنهم قالوا كما تقول : إن الله تعالى في جهة المولوي في جهة الشفل ، وإن الإشارة الحسية جائزة إليه ، وإذا لم تجد ذلك في كتاب الله تعالى ، ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا كلام أحد من العشرة ، ولا كلام أحد من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضى الله عنهم ، فعد على نفسك باللائمة ، وقل : لقد ألزمت <sup>(٢)</sup> القوم بما لا يلزمهم ، ولو لزمهم لكان عليك اللوم .

ثم قلت عن المتكلمين : إنهم يقولون : ما يكون على وفق قياس القول فتقولوه ، وإلا فانفوه . والقوم لم يقولوا ذلك ، بل قالوا : صفة الكمال يجب ثبوتها لله ، وصفة النقص يجب نفيها عنه . كما قاله الإمام أحمد رضى الله عنه ، قالوا : وما ورد من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه وسلم فليمرض على لغة العرب ، التي أرسل الله تعالى محمداً بآمته ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فافهمتم العرب فافهمته ، ومن <sup>(٤)</sup> جاءك بما يخالفه فانيذ كلامه نبيذ الحذاء الرقع ، واضرب بقوله حائط الحش .

ثم نقد فصلاً إن شاء الله تعالى بعد إفساد ما نزع به ، في سبب ورود هذه الآيات على هذا الوجه ، فإنه إنما تلف ما نزع به في مخالفة الجماعة ، وأساء القول على الملة <sup>(٥)</sup> من خثالة الملاحدة الطاعنين في القرآن ، وسنبيين إن شاء الله تعالى ضلالهم ، ويعلم إذا ذاك

(١) في المطبوعة : « نقل » ، والتصويب من : ز ، ك .

(٢) في : ز ، ك : « لزمت » ، والمثبت من المطبوعة .

(٣) الآية الرابعة من سورة إبراهيم .

(٤) في : ز ، ك : « ما » ، وأثبتنا ما في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « المسألة » ، وأثبتنا ما في : ك . ولم نستطع ابتداء من هذا الوضع الإفادة من

النسخة « ز » المحفوظة بدار الكتب المصرية لأسباب خارجة عن إرادتنا .

مَنْ هُوَ مِنْ فِرَاحِ الْفَلَّاسَةِ وَالْهُنُودِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ لَوْ اسْتَحْجَبَ الْغَافِلُ<sup>(٢)</sup> لَعَرَفَ مَقْدَارَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ هَلْ رَأَى مَنْ رَدَّ عَلَى الْفَلَّاسَةِ وَالْهُنُودِ<sup>(٣)</sup> وَالرُّومِ وَالنُّرْسِ غَيْرَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَعَلَهُمْ فِرَاحَهُمْ ، وَهَلْ أَتَاكَوا فِي الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الطَّوَائِفِ عَلَى قَوْمٍ لَا عَقْلَ لَهُمْ وَلَا بَصِيرَةَ وَلَا إِدْرَاكَ ، ثُمَّ يَذَرُونَهُمْ يَسْتَقْدِلُونَ عَلَى إِثْبَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحِجَاجِ<sup>(٤)</sup> عَلَى مُنْكَرِهِ بِالنَّقْلِ ، وَعَلَى مُنْكَرِي النُّبُوَّةِ بِالنَّقْلِ حَتَّى يَصِيرَ مُضَفَّةً لِلْمَاضِي ، وَضَحَكَةً لِلْمُسْتَهْزِئِ ، وَعِمَانَةً لِلْعَدُوِّ ، وَفَرَحًا لِلْحَسُودِ ، وَفِي قِصَّةِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الْأَوَّلِيِّ<sup>(٥)</sup> عِبْرَةٌ لِلْمُعْتَبِرِ .

ثُمَّ أَخَذَ بَعْدَ هَذَا فِي أَنَّ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ إِذَا تَقَيَّتْ عَنْهَا إِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَتُهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِلْفَازِ . قُلْنَا : وَكَذَلِكَ الْجَسْمُ يَقُولُ لَكَ : دَلَالَةُ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ عَلَى نَفْيِ الْجِسْمِيَّةِ الْفَازِ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا : يَا سَبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ : هَذِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَعْتَقِدُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ ؟ فَيُقَالُ لَهُ : مَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ حَتَّى يَقُولُوا إِنَّهُ لَا يُعْتَقَدُ ؟ هَذَا تَشْبِيحٌ<sup>(٥)</sup> بَحْتٌ .

ثُمَّ يَقُولُ لَكَ الْجَسْمُ : يَا سَبْحَانَ اللَّهِ ، لِمَ لَمْ يَقُلِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسْمٍ ، وَلَا قَالُوا : لَا تَعْتَقِدُوا<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُؤِمَّةِ لِلْجِسْمِيَّةِ ظَوَاهِرَهَا ؟

(١) فِي الطَّبَوَعَةِ : « الْيَهُودُ » ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي : ك . وَنَسَبَ نَظِيرَهُ قَرِيبًا .

(٢) فِي ك : « الْمَاقِلُ » ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الطَّبَوَعَةِ .

(٣) فِي الطَّبَوَعَةِ : « الْحِجَابِ » ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ : ك .

(٤) رَاجِعِ نَارِخٍ بِفَدَادٍ ٣١٤/٧ ، مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ ٤٩١/١ .

(٥) فِي الطَّبَوَعَةِ : « تَشْبِيحٌ » ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي : ك .

(٦) فِي الطَّبَوَعَةِ : « لَا يَتَقَدُّونَ » ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي : ك .

ثم استدل بقوله صلى الله عليه وسلم في صفة الفرقة الناجية: « هو من كان على <sup>(١)</sup> مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » ، قال المدعى : فهلا قال : من تمسك بظاهر القرآن في آيات الاعتقاد فهو صالح ، وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم .

فلمعلم الناظر أنه ما هنا باهت <sup>(٢)</sup> وزخرف <sup>(٣)</sup> وتشبع بما لم يعطه ، فإنه قد ثبت أن طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم : الكف عن ذلك ، فإنا نحن <sup>(٤)</sup> الآمرون به ، وأنه هو ليس بساكت ، بل طريقه الكلام ، وأمر الدماء بوصف الله تعالى بجهة العلو ، وتجوز الإشارة الحسية إليه ، فليت شعري ، من الموافق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ! ولكن صدق القائل : رمتني <sup>(٥)</sup> بدائها وانسلت .

ثم المجسم يقول له ، حذو النعل بالنعل ما قاله لنا ، ونقول له : لم لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناجية من قال : إن الله في جهة العلو ، وإن الإشارة الحسية إليه جائزة ؟ فإن قال : هذه طريقة السلف وطريقة <sup>(٦)</sup> الصحابة . قلنا : من أين لك هذا ؟ ثم لا تأمن <sup>(٧)</sup> من كل مبتدع أن يدعى ذلك .

ثم افاد المدعى وأسند أن هذه المقالة مأخوذة من تلامذة اليهود والشركين وضلال الصابئين . قال : فإن أول من حفظ عنه هذه المقالة : الجعد بن درهم ، وأخذها عنه جهنم

(١) في المطبوعة : « ومن كان عليه مثل . . . » ، وأثبتنا الصواب من : ك . وانظر الحديث كاملاً في عارضة الأحوذى ، شرح سنن الترمذى ( باب افتراق هذه الأمة ) ٣٧٩/٧ ، ٤٠٠ ، وتيسير الوصول لابن الديبع ( كتاب الفتن والأهواء ) ١٥٦/٣ .

(٢) في المطبوعة : « باهى » ، وأثبتنا ما في : ك .

(٣) في المطبوعة : « تزخرف » ، وأثبتنا ما في : ك .

(٤) في ك : « وأنا نحن » ، والمثبت من المطبوعة .

(٥) هو مثل ، من كلام لاهدى ضرائر رحم بنت الخرج بن نيم الله بن ربيعة . راجع قصته في اللسان ( ع ف ل ) ، ويجمع الأمثال ١٠٢/١ ، ٢٨٦ ( حرف الباء ، والراء ) .

(٦) كذا في المطبوعة ، وفي : ك : « طريق » .

(٧) كذا في المطبوعة ، وفي : ك : « يأمن » .

ابن سَفْوَانَ ، وأظهرها فَنُسِبتَ مَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ إِلَيْهِ ، [ قال ] <sup>(١)</sup> : والحمدُ أَخَذَهَا عَنْ  
أَبَانَ بْنِ سَمْعَانَ ، وَأَخَذَهَا أَبَانُ مِنْ طَالُوتَ بْنِ أُخْتِ كَيْبِدِ بْنِ الْأَعْصَمِ <sup>(٢)</sup> ، وَأَخَذَهَا  
طَالُوتُ مِنْ كَيْبِدِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : وَكَانَ الْحَمْدُ هَذَا  
فِيمَا يُقَالُ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ .

فَيُقَالُ لَهُ : أَيُّهَا الْمُدَّعِي أَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ مَأْخُودَةٌ مِنْ تِلَامِذَةِ الْيَهُودِ ، قَدْ خَالَفتَ الصَّرُورَةَ  
فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مَا يَخْفَى عَلَى جَمِيعِ الْخَوَاصِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ أَنَّ الْيَهُودَ مُجَسِّمَةٌ مُشَبَّهَاتٌ <sup>(٣)</sup> ،  
فَكَيْفَ يَكُونُ ضِدُّ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ مَأْخُودًا عَنْهُمْ ؟ وَأَمَّا الشَّرْكُونَ فَكَانُوا عُقْبَادَ أَوْثَانٍ ،  
وَقَدْ بَدَّنتِ الْأَعْمَةُ أَنَّ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ تِلَامِذَةُ الْمُشَبَّهَةِ ، وَأَنَّ أَصْلَ عِبَادَةِ الصَّغَمِ التَّشْبِيهِ ،  
فَكَيْفَ يَكُونُ نَفْيُهُ مَأْخُودًا عَنْهُمْ ؟ وَأَمَّا الصَّابِئَةُ فَلَيْسَ مِنْهُمْ مَعْرُوفٌ وَإِفْلِيئُهُمْ مَشْهُورٌ ، وَهَلْ  
نَحْنُ مِنْهُ أَوْ خُصُومُنَا ؟ وَأَمَّا كَوْنُ الْجَمْعِ بْنِ دِرْهَمٍ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ فَالْإِسْبَةُ صَحِيحَةٌ ،  
وَتَرْتِيبُ هَذَا السَّنَدِ الَّذِي ذَكَرَهُ سَيِّدُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِ بِالْمُرْصَادِ ، وَنَسَبُ  
لَوْ اتَّبَعَهُ أَنَّ سَنَدَ دَعْوَاهُ وَعَقِيدَتَهُ أَنَّ فِرْعَوْنَ ظَنَّ أَنَّ إِلَهَ مُوسَى فِي السَّمَاءِ !  
ثُمَّ أَضَافَ الْمَقَالَةَ إِلَى بَشْرِ الْمَرْبِيسِيِّ <sup>(٤)</sup> ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ هِيَ الَّتِي أَبْطَلَتْهَا الْأَعْمَةُ ،  
وَرَدَّ بِهَا عَلَى بَشْرِ ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ ، وَالْإِمَامُ نَجْرَ الدِّينِ الرَّازِيُّ ،  
قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُمَا ، هُوَ مَا ذَكَرَهُ بَشْرٌ ، وَهَذَا بَهْرَجٌ لَا يَثْبُتُ عَلَى مِثْلِكَ النَّظَرِ الْقَوِيمِ ،  
وَلَا مِيعَارِ الْفَسْكَرِ الْمُسْتَقِيمِ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَحَالِّ أَنْ تُنْكَرَ الْأَعْمَةُ عَلَى بَشْرِ أَنْ يَقُولَ مَا تَقُولُهُ  
الْعَرَبُ ، وَهَذَانِ الْإِمَامَانِ مَا قَالَا إِلَّا مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ ، وَمَا الْإِنْكَارُ عَلَى بَشْرِ إِلَّا فِيمَا يَخَالِفُ  
فِيهِ لُغَةَ الْعَرَبِ ، وَأَنْ يَقُولَ عَنْهَا مَا لَمْ تَقُلْهُ .

(١) زيادة من : ك ، على ما في المطبوعة .

(٢) ق : ك : « أعصم » ، والمثبت من المطبوعة ، وهو المعروف ، راجع أسباب نزول  
القرآن الكريم ، للواحدى ١٣٠ هـ في قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) كذا في المطبوعة ، وفي : ك : « مشبهة » .

(٤) في المطبوعة : « المزني » وهو خطأ ، أثبتنا صوابه من : ك ، وراجع ما سبق في ١٤٤/٢ ،

١٤٧/٣ ، وانظر ترجمة « بشر » في الأعلام ٢٨/٢ .

ثم أخذ بعد ذلك في تصديق عَزْوَتِهِ إلى المهاجرين والأنصار رضى الله عنهم ، وشرع في النقل عنهم ، فقال : قال الأوزاعي : كُنَّا ، وَالْمَاءُ يَمُونُ مَتَوَافِرُونَ ، تقول : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - فَوْقَ عَرْشِهِ .

فدقول له : أَوَّلَ مَا بَدَأْتَ بِهِ الْأَوْزَاعِيَّ وَطَبَقْتَهُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، فَأَيْنَ السَّائِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ؟ وَإِنَّمَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ فَأَنْتَ قَدْ خَالَفْتَهُ ، وَلَمْ تَقُلْ بِهِ ؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ : إِنَّ اللَّهَ [ لَيْسَ ] <sup>(١)</sup> فَوْقَ عَرْشِهِ ، لِأَنَّكَ قَرَّرْتَ أَنَّ الْعَرْشَ وَالسَّمَاءَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمَا إِلَّا حَقَّةَ الْمُلُوكِ ، وَقُلْتَ : الْمُرَادُ مِنْ فَوْقَ عَرْشِهِ ، وَالسَّمَاءَ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَالَفْتَ قَوْلَ الْأَوْزَاعِيِّ صَرِيحاً ، مَعَ أَنَّكَ لَمْ تَقُلْ قَطُّ مَا يُفْهَمُ ، فَإِنَّ <sup>(٢)</sup> قَرَّرْتَ أَنَّ السَّمَاءَ فِي الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي فَلَاةٍ ، فَكَيْفَ تَسْكُونُ هِيَ هُوَ <sup>(٣)</sup> ؟ ثُمَّ مِنْ أَيْنَ لَكَ سِحَّةٌ هَذَا النِّقْلِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ؟ وَبَعْدَ مُسَاحَعَتِكَ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، مَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ ؟!

ونقل عن مالك بن أنسٍ والثوري والليث والأوزاعي ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ : أَمَرُواهَا <sup>(٤)</sup> . كَمَا جَاءَتْ . فَيُقَالُ لَهُ : لِمَ لَا أُمْسِكْتَ عَلَى مَا أَمَرْتَ بِهِ الْأَعْمَةُ ؟ بَلْ وَصَفْتَ اللَّهَ بِحَقِّهِ الْمُلُوكُ ! وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ خَبَرٌ ، وَلَوْ بَذَلْتَ قِرَابَ الْأَرْضِ ذَهَباً عَلَى أَنْ تَسْمَعَهَا مِنْ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ لَمْ تَفْرَحْ بِذَلِكَ ، بَلْ تَصْرَفْتَ وَنَقَلْتَ عَلَى مَا خَطَرَ لَكَ ، وَمَا أَمَرْتَ وَلَا أَقَرَّرْتَ وَلَا امْتَنَلْتَ مَا نَقَلْتَهُ عَنِ الْأَعْمَةِ .

وروى قولَ رَبِيعَةَ وَمَالِكٍ : الْإِسْتِغْوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ . فَلَيْتَ شِعْرِي ! مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَجْهُولٌ ؟ بَلْ أَنْتَ زَعَمْتَ أَنَّهُ لِمَمْنَى عَيْنَيْهِ وَارْدَتْ أَنْ تَعَزَّوَهُ إِلَى الْإِمَامَيْنِ ، وَنَحْنُ لَا نَسْحُ لَكَ بِذَلِكَ .

(١) سقط من : ك ، وأثبتناه من المطبوعة .

(٢) كذا في المطبوعة ، وفي : ك : « فَإِنَّكَ قَرَّرْتَ » .

(٣) في المطبوعة : « تَسْكُونُ هِيَ بَعْدَ » . وأثبتنا الصواب من : ك .

(٤) في المطبوعة : « أَقْرُوها » . والمثبت من : ك ، وسيأتي نظيره .



ثم نقل عن مالك أنه قال للسائل : الإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مبتدعاً . فأمر به فأخرج . فيقال له : ليت شعري ! من امتثل منا قول مالك ؟ هل امتثلناه نحن ، حيث أمرنا بالإمساك ، والجُمنا العوام عن الخوض في ذلك ، أو الذي جمهله دراسته <sup>(١)</sup> ، يُلقبه ويُباغقه [ ويُلقنه ] <sup>(٢)</sup> ويسكتبه ويدرسه ، وبأمر العوام بالخوض فيه ؟ وهل أنكر على المستفتي في هذه المسألة بعينها ، وأخرجه ، كما فعل مالك رضي الله عنه فيها بعينها ؟ وعند ذلك يعلم أن ما نقله <sup>(٣)</sup> عن مالك حجة عليه لا له .

ثم نقل عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، أنه قال وقد سُئل عما جحدت به الجهمية <sup>(٤)</sup> : [ أما بعد ، فقد فهمتُ فيما سألتَ فيما بدعات <sup>(٥)</sup> الجهمية ] ، ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير ، وكَلَّتْ الألسنُ عن تفسير صِفته ، وانحسرت <sup>(٦)</sup> القول دون معرفة قدرته ، رَدَّتْ عظمته العقول فلم تجد مَساغاً فوجت خاسئةً وهي خبيرة ، وإنما أمروا بالنظر والفتكر فيما خلق بالتقدير ، وإنما يقال : « كيف » لمن لم يكن مرةً ثم كان ، فأما الذي لا يحول ولا يزول ، ولم يزل ، وليس له مثل ، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو ، وكيف يُعرف قدرُ من لم يبدأ ومن لا يموت ولا يبلى ؟ وكيف يكون لصفة <sup>(٧)</sup> شيء منه حدٌّ أو منتهى يعرفه عارف ، أو يحُدُّ قدره واصف ؟ على أنه الحق المبين ، لا حق أحق منه ، ولا شيء أبين منه .

والدليل على عجز القول عن تحقيق صِفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه ، فلا تسكاد تراه صغيراً يحول ويَزُول ، ولا يرى له سمع ولا بصر ، بل <sup>(٨)</sup> ما يَتَقَلَّبُ به

(١) كذا في المطبوعة ، وفي : ك : « داسته » .

(٢) زيادة من المطبوعة ، على ما في : ك .

(٣) في المطبوعة : « قاله » ، والمثبت من : ك .

(٤) ما بين الحاصرتين ، سقط من المطبوعة ، ومكانه فيها بياض ، وأثبتناه من : ك .

(٥) حكفاً وردت الكلمة في : ك ، ولم نعرف صوابها .

(٦) في المطبوعة : « انحسرت » ، وأثبتناه بالسبب من : ك .

(٧) في المطبوعة : « لصفته لشيء منه حدٌّ ومنتهى » ، والتصحيح من : ك .

(٨) كذا في المطبوعة ، وفي : ك « لا » .

وَيَحْتَالُ مِنْ عَقْلِهِ أَعْضَلُ بَكَ وَأَخْفَى عَلَيْكَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ وَخَالِقُهُمْ ، وَسَيِّدُ السَّادَاتِ وَرَبُّهُمْ .

ثم نقل عنه الأحاديث الواردة في الصفات ، وذكر قوله : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> قال : فوالله ما دلَّهم على <sup>(٢)</sup> عظيم ما وصف من نفسه ، وما تحبب به قبضته إلا صغر نظرها <sup>(٣)</sup> منهم عندهم أن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفة قلوبهم ، فما وصف من نفسه سمَّاه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، سمَّيناه كما سمَّاه ، ولم نتكلف <sup>(٤)</sup> منه صفةً ما سواه ، لا هذا ولا هذا ، لا نجحد ما وصف ، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف <sup>(٥)</sup> .

وَبَسَطَ الْمَاجِسُونَ كَلَامَهُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا .

فنقول لهذا الحاكبي : نِعَمَ الْحُجَّةُ أَنْتَ بَهَا ، وَلَكِنْ لَنَا ، وَنِعَمَ السَّلَاحُ حَمَلَتْ ، وَلَكِنْ لِلْعِدَى .

أما كلام عبد العزيز رضى الله عنه ، وما ذكر من كبرياء الله وعظمته ، وأنها تحبب العقول ، وتشده <sup>(٦)</sup> الفهوم ، فهذا قاله العلماء نظماً ونثراً ، وأنت أزريت على سادات الأئمة وأعلام الأمة في ثاني صفحة نزعت <sup>(٧)</sup> بها ، حيث اعترفوا بالعجز والتقصير ، ونعتت <sup>(٨)</sup> عليهم ذلك ، وعددته عليهم ذنباً ، وأنت معذور وممعدورون ، وجعلت قول عبد العزيز حجتك <sup>(٩)</sup> ، وقد ذكر <sup>(١٠)</sup> في القبضة ما يقوله المتكلمون في كل موضع ،

(١) سورة الزمر ٦٧ .

(٢) هنا انتهى سقط النسخة « ج » السابق في صفحة ٦٥

(٣) هكذا في الأصول ، وسياق الكلام غير ظاهر .

(٤) في المطبوعة : « ولا لم يتكلم منه » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٥) في المطبوعة : « يصف » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٦) في المطبوعة : « وتيز » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٧) في المطبوعة : « ترغب » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك . وسبق هذا الفصل قريباً .

(٨) في المطبوعة : « وتعيب » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٩) في المطبوعة : « حجة » ، والمثبت من : ج ، ك .

(١٠) في المطبوعة : « وقد ذكرنا في القضية » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

وأمرُ عبدِ العزيز أن يَصِفَ الرَّبَّ بما وَصَفَ به نفسه ، وأن يسكتَ عما وراء ذلك ، وذلك قولنا وفعلنا وعقدنا<sup>(١)</sup> وأنت وصفتَه بوجهِ المُلُو ، وما وَصَفَ<sup>(٢)</sup> بها نفسه ، وجَوَّزَتِ الإشارةُ الحِسيَّةَ إليه ، وما ذَكَرَها ، ونحن أمرَرنا<sup>(٣)</sup> الصِّفَاتِ كما جاءت ، وأنت جمعتَ بين العرشِ والسماءِ بوجهِ<sup>(٤)</sup> المُلُو ، وقلت : في السماء حقيقة ، وفي العرش حقيقة ، فسُبحانَ واهبِ المقول ، ولكن كان ذلك في الكتابِ مَسْطُورًا .

ثم ذكر عن محمد بن الحسن اتفاقَ الفقهاء على وَصَفِ الرَّبِّ بما جاء في القرآن وأحاديثِ الصِّفَاتِ .

فنقول له : نحن لا نتركُ مِنْ هذا حرفًا ، وأنت قلت : أَصِفُ الرَّبَّ تعالى بوجهِ المُلُو ، وأجَوِّزُ الإشارةَ الحِسيَّةَ إليه ، فأين هذا في القرآن وأخبارِ الثَّقَاتِ ؟ ما أَفَدْتَنَا في الفُتْيَا مِنْ ذلك شيئًا .

ونقل عن أبي عبيد القاسم بن سلام رضى الله عنه ، أنه قال : إذا سُئِلْنَا عن تفسيرها لا نُفسِّرُها ، وأنه قال : ما أَدْرَكْنَا أحداً يُفسِّرُها .

فنقول له : الحمد لله ، حصل المقصودُ ، ليت شِعْرِي ! مَنْ فَسَّرَ السماءَ والعرشَ وقال : منهاها جِهةُ المُلُو ، وَمَنْ تركَ تفسيرَها وأمرَّها كما جاء ؟

ثم نقل عن ابن المبارك رضى الله عنه ، أنه قال : يُعرَفُ ربُّنا بأنه فوقَ سَمَائِهِ على عَرْشِهِ ، بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ ، ولا نقول كما تقول الجَهْمِيَّةُ إنه هاهنا في الأرض .

فنقول له : قد نَمَّ عبدُ الله أنه فوقَ سَمَائِهِ على عَرْشِهِ ، فهل قال عبدُ الله : إن السماءَ والعرشَ واحدٌ ، وهى جِهةُ المُلُو ؟

(١) في المطبوعة : « عقيدتنا » ، والثبت من : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « به » ، والثبت من : ج ، ك .

(٣) في المطبوعة : « أقررنا » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك . وسبق نظير هذا الفعل قريباً ، ويأتى أيضاً .

(٤) في المطبوعة : « بعقة » ، والثبت من : ج ، ك . وسيأتى كثيراً .

ونقل عن حماد بن زيد أنه قال : هؤلاء الجَهَمِيَّةُ إنما يُحاولون أن يقولوا : ليس في السماء شيء .

فنقول له أيضاً : أنت قلتَ بمقاتلهم ، فإنك صرحتَ بأن السماء ليس هي ذاتها ، بل المعنى الذي اشتُقَّتْ منه ، وهو السَّمَوُ ، وفسرته بوجهة العلو ، فالأولى لك أن تنهى على نفسك ما ناهى حمادٌ على الجَهَمِيَّةِ .

ونقل عن ابن خزيمة أن من لم يقلْ إن الله فوقَ سِماواته على عرشه ، بائنٌ من خلقه ، وجب أن يُستَقَابَ ، فإن تاب وإلا ضُرِبَ عُنُقُه ، ثم أُلْقِيَ على مَرْبَلَةٍ ، لئلا يتأذى به أهلُ القبلة وأهلُ الذمَّةِ .

فيقال له : الجوابُ عن مثل هذا قد تقدَّم ، على أن ابنَ خزيمة قد علِمَ الخاصُّ والعامُّ حديثه في العقائد ، والكتابُ الذي صنَّفه في التشبيه ، وسمَّاه بالتوحيد ، وردَّ الأئمة عليه : أكثرُ من أن يُذكرَ ، وقولهم فيه ما قاله <sup>(١)</sup> هو <sup>(٢)</sup> في غيره ، معروفٌ .

ونقل عن عباد الواسطي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعاصم بن علي بن عاصم ، نحواً مما نقله عن حماد ، وقد بينناه .

ثم ذكر بعد ذلك ما صحَّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : كانت زينبُ تفتخر على أزواجِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، تقول : زَوَّجَكُنَّ إلهي لِيَكُنَّ ، وزَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فوقِ سبعِ سمواتٍ <sup>(٣)</sup> .

فنقول : ليس في هذا الحديث أن زينبَ قالت : إن الله فوقَ سبعِ سموات ، بل إن تزويجَ الله إياها كان من فوقِ سبعِ سموات .

(١) في المطبوعة ، ك : « ما قالوه » ، وأثبتنا ما في : ج .

(٢) في المطبوعة : « له هو » ، وحذفنا « له » كما في : ج ، ك .

(٣) في : ج ، ك : « سمواته » . وأثبتنا ما في المطبوعة ، ومثله في الاستيعاب ١٨٥٠ ، والعقد

ثم نقل عن أبي سليمان الخطابي ما نقله عن عبد العزيز الماجشون، وقد بينا موافقته له،  
ومُخَالَفَتَهُ لذلِكَ .

وحكاه أيضاً عن الخطيب ، وأبي بكر الإسماعيلي ، ويحيى بن عمار ، وأبي إسماعيل  
الهرَوِيّ ، وأبي عثمان الصابوني .

وحَكَّى عن أبي نُعَيْمِ الْأَصْبَهَانِي أن الأحاديثَ الثابتةَ في الاستواء يقولون بها ،  
وَيُثَبِّتُونَهَا مِنْ غَيْرِ تَكْثِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ فِي سَمَائِهِ  
دُونَ أَرْضِهِ .

وحكاه عن مَعْمَرِ الْأَصْبَهَانِي ، وقد بينا لك غيرَ مَا مَرَّ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِهَذَا ، وَأَنَّهُ مَاقَالَ بِهِ  
طَرَفَةٌ عَيْنٍ إِلَّا وَنَقَضَهُ ؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ عِنْدَهُ لَيْسَتْ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ ، وَأَنَّ السَّمَاءَ وَالْعَرْشَ لَامَعْنَى  
لَهَا إِلَّا جِهَةً الْمَلُوءِ .

وحَكَّى عن عبد القادر الجيلي أَنَّهُ قَالَ : اللَّهُ بِجِهَةِ الْمَلُوءِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ .

فليت شعري ! لِمَ احْتَجَّ بِكَلَامِهِ وَتَرَكَ مِثْلَ جَمْعِ الصَّادِقِ وَالشَّيْبَلِيِّ وَالْجَنْتِيْدِ وَذِي الثُّوْنِ  
الْمِصْرِيِّ وَجَمْعِ بْنِ نُصَيْرٍ ، وَأَضْرَاجِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؟

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، فَقَدْ عَلِمَ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ مَذْهَبَ الرَّجُلِ  
وَمُخَالَفَةَ النَّاسِ لَهُ ، وَتَكْبِيرُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَيْهِ ، أَوَّلًا وَآخِرًا مَشْهُورٌ ، وَمُخَالَفَتُهُ لِإِمَامِ  
الْمَغْرِبِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ مَعْرُوفَةٌ ، حَتَّى إِنَّ فُضْلًا الْمَغْرِبِ يَقُولُونَ : لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بِالْمَغْرِبِ  
يَرَى هَذِهِ الْقَالَءَ غَيْرَهُ وَغَيْرَ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، عَلَى <sup>(١)</sup> أَنَّ الْمَلَاءَ : مِنْهُمْ مَنْ قَدْ اعْتَذَرَ عَنْ  
ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي الْأَجَلِّ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْبَغْدَادِيِّ  
الْمَالِكِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ .

ثم إنه قال : إِنَّ اللَّهَ فِي <sup>(٢)</sup> السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ ، وَلَمْ يَعْقِلْ  
مَا مَعْنَى فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ .

(١) في المطبوعة : « غير » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ فِي السَّمَاءِ » . وأثبتنا ما في : ج ، ك .

ثم إن ابن عبد البر ما تأول هذا الكلام ، ولا قال كقالة<sup>(١)</sup> المدعى إن المراد بالعرش والسماء جهة الملو .

ثم نقل عن البيهقي رحمه الله ، ما لا تعلق له بالمسألة ، وأعاد كلام من سبق ذكره .  
ثم ذكر بعد ذلك شيخنا أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وأنه يقول : الرحمن على العرش استوى ، ولا نعتقد بين يدي الله تعالى في القول ، بل نقول : استوى بلا كيف .

وهذا الذي نقله عن شيخنا هو نخلتنا وعقيدتنا ، لكن نقله لكلامه ما أراه<sup>(٢)</sup> إلا قصد الإيهام أن الشيخ يقول بالجهة ، فإن كان كذلك فلقد<sup>(٣)</sup> بالغ في البهت .  
وكلام الشيخ في هذا أنه قال : كان ولا مكان ، فخلق العرش والكرسي ، فلم يحتاج إلى مكان ، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه .  
وكلامه وكلام أصحابه رحمهم الله يصيب حصره في إبطالها .  
ثم حكى ذلك عن القاضي أبي بكر ، وإمام الحرمين .

ثم تمسك برفع الأيدي إلى السماء ، وذلك إنما كان لأجل أن السماء منزل البركات والخيرات ، فإن<sup>(٤)</sup> الأنوار إنما تنزل منها والأمطار ، وإذا ألفت الإنسان حصول الخيرات من جانب مال طيبه إليه ، فهذا المعنى الذي أوجب رفع الأيدي إلى السماء ، وقال الله تعالى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

ثم [ إن ]<sup>(٦)</sup> اكتفى بمثل هذه الدلالة في مطالب أصول المقائد ، فما يؤمنه من

(١) في المطبوعة : « عقالة » ، وللتب من : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « ما أراد به » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٣) في المطبوعة : « فقد » ، وللتب من : ج ، ك .

(٤) في المطبوعة : « لأن » ، وللتب من : ج ، ك .

(٥) سورة الذاريات ٢٢ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .

مُدْعٍ يَقُولُ : اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّكَنَةِ ؛ لِأَن كُلَّ مُصَلٍّ يُوجِّهُ وَجْهَهُ إِلَيْهَا ، وَيَقُولُ : ﴿ وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (١) .

أو يَقُولُ : اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ كَلَّا لَا تَطْمَعُ وَلَا تُسْجِدُ وَاقْتَرِبْ ﴾ (٢) والاقترابُ بالسُّجودِ في المسافة إنما هو في الأرض . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ » .

ثم ذكر بعد ذلك ما أجبنا عنه من حديث الأوعال .

وذكر بعد ذلك ما لا تعلق له بالسئلة ، وأخذ يقول : إنه حكى عن السلف مثل مذهبه ، وإلى الآن ما حكى مذهبه عن أحد ، لا من سلف ولا من خلف ، غير عبد القادر الجيلاني ، وفي كلام ابن عبد البر بعضه ، وأما العشرة وباقي الصحابة رضي الله عنهم ، فما نبس (٣) عنهم بحرف .

ثم أخذ بعد ذلك في مواظب وأدعية ، لا تعلق لها بهذا .

ثم أخذ في سب أهل الكلام ورجيمهم ، وما ضر القمَر من نبحه .

وقد تبين بما ذكرناه أن هذا الخبر الحجة يرجم فتياء أنه يقول ما قاله الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ولم ينقل مقالته عن أحد من الصحابة . وإذا قد أتينا على إفساد كلامه ، وإيضاح إبهامه ، وإزالة إبهامه ، ونقض إبرامه ، وتنكيس أعلامه ، فلنأخذ بعد هذا فيما يتعلق بفرضنا وإيضاح نجاتنا ، فنقول وبالله التوفيق :

على سماع هذه الآيات والأخبار المتعلقة بالصَّامَاتِ ما قدمناه (٤) من الوظائف ، وهي التقديس والإيمان والتصديق ، والاعتراف بالعبجز ، والشكوت والإمساك عن التصرف في الألفاظ الواردة ، وكف الباطن عن التفكر في ذلك ، واعتقاده أن ما خفي عنه

(١) سورة الأنعام ٧٩ .

(٢) الآية الأخيرة من سورة العلق .

(٣) في المطبوعة : « نبس » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) في المطبوعة : « قررناه » ، والمثبت من : ج ، ك .

لم يَخَفَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الصديق ، ولا عن أكبر الصحابة رضى الله عنهم .

ولناخذ الآن في إبراز اللطائف من خفيات هذه الوظائف ، فأقول وبالله المستعان :  
أما التقديس فهو أن يمتنع في كل آية أو خبر معنى يلقى بجلال الله تعالى ، مثال ذلك : إذا سمع قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا » وكان الثرول يطلق على ما يفتقر إلى جسم عال ، وجسم سافل ، وجسم منتقل من العالي إلى السافل ، والثروال<sup>(١)</sup> : انتقال جسم من علو إلى سفلى ، ويطلق على معنى آخر لا يفتقر إلى انتقال ولا حركة جسم ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾<sup>(٢)</sup> مع أن النعم لم تنزل من السماء ، بل هي مخلوقة في الأرحام قطعاً ، فالثرول له معنى غير حركة الجسم ، لا محالة .

وفهم ذلك من قول الإمام الشافعي رضى الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فزلت ثم زلت ثم زلت . ولم يرد حينئذ الانتقال من علو إلى سفلى .  
فليتحقق السامع أن الثرول ليس بالمعنى الأول في حق الله تعالى ، فإن الجسم على الله محال .

وإن كان لا يفهم من الثرول الانتقال ، فيقال له : من عجز عن فهم ثرول البعير فهو عن فهم ثرول الله عز وجل أعجز . فاعلم أن لهذا معنى يليق بجلاله .  
وفي كلام عبد العزيز الماجشون السابق إلى هذا مرامز .  
وكذلك لفظة « فوق » الواردة في القرآن والخبر ، فليعلم أن « فوق » تارة تكون للجسمية ، وتارة للمرتبة ، كما سبق ، فليعلم أن الجسمية على الله محال . وبمد ذلك : إن له معنى يليق بجلاله تعالى .

(١) في المطبوعة : « وإلى انتقال » ، وأثبتنا ما في : ج ، هـ .

(٢) الآية السادسة من سورة الزمر .



وأما الإيعان والتصديق به ، فهو أن يُسَلَّمَ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق في وصف الله تعالى بذلك ، وما قاله حق لا ريب فيه ، بالمعنى الذى أراده ، والوجه الذى قاله <sup>(١)</sup> ، وإن كان لا يقف على حقيقته ، ولا يتخبطه الشيطان فيقول : كيف أُصدقُ بأمرٍ جُملى <sup>(٢)</sup> لا أعرف عينه ، بل يُخزى الشيطان ، ويقول : كما إذا أخبرني صادق أن حيواناً في دارٍ ، فقد أدركت وجوده ، وإن لم أعرف عينه ، فكذلك ها هنا .  
ثم ليَعْلَمَ أن سيّد الرسل صلى الله عليه وسلم قد قال : « لَا أُخْصِي نَدَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » وقال سيّد الصّديقين رضى الله عنه : العَجْزُ عَنْ ذَرَكِ الإدْرَاكِ إِدْرَاكِ .

وأما الاعتراف بالعجز : فواجب على كلٍّ من لا يقف على حقيقة هذه المانى الإقرار بالعجز ، فإن ادعى المعرفة فقد كلف ، وكلُّ عارفٍ وإن عَرَفَ فما خفى عليه أكثرُ .  
وأما السكوت فواجب على العوام <sup>(٣)</sup> ، لأنه بالسؤال يقرض <sup>(٤)</sup> لما لا يطيقه ، فهو إن سأل جهلاً زاده جهلاً ، وإن سأل عالماً لم يمكن المالم إنهامه ، كما لا يمكن البالغ تعلّم الطفل لذّة الجعاع ، وكذلك تعلّمه مصلحة البيت وتديبره ، بل يفهمه مصلحته في خروجه إلى المكتتب .

فالعامى إذا سأل عن مثل هذا بَزَجْرٍ وبُرْدَعٍ ، ويقال له : ليس [ هذا ] <sup>(٥)</sup> بِمُشْكٍ فَادْرُحْ . وقد أمر مالك بإخراج من سألَه ، فقال : ما أراك إلا رجلاً سوء ، وعلاء الرخصاء <sup>(٦)</sup> ، وكذلك فعل عمر رضى الله عنه بكلٍّ من سأل عن الآيات المتشابهة ، وقال صلى الله عليه

(١) في المطبوعة : « أراده » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « جل » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٣) في المطبوعة : « العموم » ، والثبت من : ج ، ك ، وسيأتى ما يشهد له .

(٤) كذا في المطبوعة ، وفي ج ، ك : « يمرض ما لا يطيقه » .

(٥) سقط من : ج ، ك ، وأثبتناه من المطبوعة ، ونجم الأمثال ١٨١/٢ ، واللسان ( درج ) .

(٦) الرخصاء : العرق .

وسلم : « إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ . وَوَرَدَ الْأَمْرُ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الْقَدَرِ ، فَكَيْفَ [ عَنْ ] <sup>(١)</sup> الصِّفَاتِ .

وأما الإمساك عن التصرف في هذه الأخبار والآيات ، فهو أن يقولها كما قالها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يتصرف فيها بتفسير ولا تأويل ، ولا تحريف ولا تفريق ولا جمع .

فأما التفسير : فلا يُبدّل لفظ لنية بأخرى ، فإنه قد لا يكون قائماً مقامه ، فربما كانت الكلمة تستعار في لنية دون لنية ، وربما كانت مشتركة في لنية دون لنية ، وحينئذٍ يعظم الخطب بترك الاستعارة ، وباعتقاد أن أحد المعنيين هو المراد بالاشتراك .

وأما التأويل : فهو أن يصرف الظاهر ، ويتعلّق بالمرجوح ، فإن كان عامياً فقد خاض بحراً لا ساحل له ، وهو غير سايح ، وإن كان عالماً لم يجز له ذلك إلا بشرائط التأويل ، ولا يدخل مع العامي فيه ، لعجز العامي عن فهمه .

وأما كلف باطنه : فثلاثا يتوغل في شيء يكون كُفْراً ، ولا يتمكن من صرفه عن نفسه ، ولا يمكن غيره ذلك .

وأما اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم ذلك ، فليعلمه ، ولا يقس نفسه به ولا بأصحابه ، ولا بأكابر العلماء ، فالقلوب معادن وجواهر .

ثم الكلام بعد هذا في فصلين : أحدهما في تنزيه الله تعالى عن الجهة ، فنقول :

الأول : أن القوم إن بحثوا بالأخبار والآثار فقد عرفت ما فيها ، وأنهم ما ظفروا بصحابي ولا نابعي يقول بمقاتلتهم ، على أن الحق في نفس الأمر أن الرجال تُعرف بالحق ، ولا يُعرف الحق بالرجال ، وقد روى أبو داود في سننه <sup>(٢)</sup> ، عن معاذ رضي الله عنه

(١) زيادة من : ج ، ك ، على ما في المطبوعة .

(٢) في ( باب لزوم السنة ، من كتاب السنة ) ٧٨٢/٤ ، وما رواه أبو داود يختلف كثيرا عما حكاه

أنه قال : اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، أَوْ قَالَ : فَاجْرَأْ ، وَاحْذَرُوا زَيْمَةَ الْحَكِيمِ ، قالوا : كيف نعلم أن الكافر يقول الحق ؟ قال : إنَّ على الحقِّ نوراً . ولقد صدَّقَ رضى الله عنه . ولو تَطَوَّقَتْ قِلَادَةُ التَّقْلِيدِ لَمْ نَأْمَنْ أَنَّ كَافِرًا بَاتَيْنَا بِمَنْ هُوَ مُعَظَّمٌ فِي مِلَّتِهِ ، ويقول : اعْرِفُوا الْحَقَّ بهذا .

وإذ قد عَلِمَتْ أَنَّ الْقَوْمَ لَا مُسْتَرْوَحَ لَهُمْ فِي النَّقْلِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانُوتُهُ لَمْ يُخَاطَبْ إِلَّا أُولَى الْعَقُولِ وَالْأَلْبَابِ وَالْبَصَائِرِ ، وَالْقُرْآنُ طَارِئٌ بِذَلِكَ ، وَالْعَقْلُ هُوَ الْمَعْرُفُ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَحْدَنِهِ ، وَمُبَرِّعُهُنَّ رِسَالَةُ أَنْبِيَائِهِ ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ إِبْطَاتِ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ ، وَالشَّرْعُ قَدْ عَدَّلَ الْعَقْلَ وَقَبِلَ مَعَادَتَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ ، كَالِاسْتِدْلَالِ بِالْإِنْشَاءِ عَلَى الْإِعَادَةِ <sup>(١)</sup> وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَلَقَدْ هَدَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الْآيَةِ مَبَاحَثَ الْفَلَسَفَةِ فِي إِنْكَارِ الْمَادِّ الْجُسْمَانِيِّ .

وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى التَّوْحِيدِ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَفَى وَلَمَّا بَلَغَ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ . وَلِلَّ صَوَابِ الْكَلَامِ : « فِي قَوْلِهِ تَعَالَى » أَوْ « وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى » . وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(٢) سُورَةُ يَس ٧٨

(٣) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ٢٢

(٤) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٩١

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٨٥

(٦) سُورَةُ يُونُسَ ١٠١

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْئِي وَقِرَادَى  
ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ (٢) .

فيا خيبة من ردَّ شاهداً قيله الله ، وأسقط دليلاً نصبه الله .

فهم يُلقون (٣) مثل هذا ويرجعون إلى أقوال مشايخهم ، الذين لو سئل أحدهم عن  
دينه لم يكن له قوة على إثباته ، وإذا رُكِّضَ عليه في ميدان التحقيق جاء سَكِينَةً (٤) وقال :  
سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته .

وفي صحيح البخاري في حديث الكسوف ما يُعرف به حديث هؤلاء في قبورهم (٥) .  
وبعد ذلك يقول العقل الذي هو مناط التكليف ، وحاسب الله تعالى الناس به ، وقيل  
شهادته ونصبه (٦) ، وأثبت به أصول دينه ، وقد شهد بحُثِّ هذا المذهب ، وفساد هذه  
العقيدة ، وأنها آلت إلى وصفه تعالى بالذنائب ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .  
وقد نبّهت مشايخ الطريق على ما شهد به العقل ، ونطق به القرآن ، بأسلوب فهمته  
الخاصة ، ولم تنفر منه المامة .

وبيان ذلك بوجوه :

البرهان الأول :

وهو المُقْبَسُ مِنْ ذِي الْحَسَبِ الزَّكِيِّ ، والنَّسَبِ الْعَلِيِّ ، سيّد العلماء ، ووارث خير  
الأنبياء ، جعفر الصادق ، رضى الله عنه ، قال : لو كان الله في شيء لكان محصوراً .

(١) سورة سبأ ٤٦

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٣) في المطبوعة : « يلقون » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٤) السكينة ، مصغر ، والتخفيف أكثر من التثقل : العاشر من خيل السباق ، وهو آخرها .

المصباح المنير . وقال الزمخشري في الأساس : وفلان سكيت الحلبة : المتخلف في صناعته . وراجع حلبة  
الفرسان ١٤٦

(٥) راجع صحيح البخاري (باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف . من كتاب الكسوف) ٤٧/٢ .

(٦) في المطبوعة : « ق نصه » ، والتصحيح من : ج ، ك . وسبق هذا قريبا .

وتقرير هذه الدلالة : أنه لو كان في جهة لكان مُشاراً إليه بحسب الحس ، وهم يعلمون ذلك ، ويجوزون الإشارة الحسية إليه .

وإذا كان في جهة مُشاراً إليه لزم تناهيه ، وذلك لأنه إذا كان في هذه الجهة دون غيرها ، فقد حصل فيها دون غيرها ، ولا معنى لتنايهه إلا ذلك ، وكلُّ مُتناهٍ مُحدث ؛ لأن تخصيصه بهذا المقدار دون سائر المقادير لا بدَّ له من مُخصَّص .

فقد ظهر بهذا البرهان الذي بيَّنه<sup>(١)</sup> المُقول : أن القول بالجهة يُوجب كون الخالق مخلوقاً والرَّبُّ مربوباً ، وأن ذاته مُتصرف فيها ، وتقبل الزيادة والنقصان ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

#### البرهان الثاني :

المستفاد من كلام الشبلي رضي الله عنه ، شيخ الطريق وعلم التحقيق ، في قوله : الرحمن لم يزل ، والعرشُ مُحدث ، والعرشُ بالرحمن استوى .

وتقريره : أن الجهة التي يخصُّ الله تعالى بها على قولهم ، تعالى الله عنها ، وسموها العرش : إما أن تكون معدومة أو موجودة ، والقسم الأول محال بالاتفاق .

وأيضاً فإنها تقبل الإشارة الحسية ، والإشارة الحسية إلى العدم محال ، فهي موجودة ، وإذا كانت موجودة ، فإن كانت قديمة مع الله فقد وجد [ لنا ]<sup>(٢)</sup> قديمٌ غيرُ الله وغير صفاته ، فحينئذ لا بدَّ من إيهما الأول<sup>(٣)</sup> .

وهذا خُبت هذه المقيدة .

وإن كانت حادثة فقد حدث التَّحَرُّرُ بالله تعالى ، فيلزم أن يكون الله قابلاً لصفات نفسية حادثة ، تعالى الله عن ذلك .

(١) في الطبوعة : « تبديه » ، وأثبتنا الصواب من : ج ، ك .

(٢) ساقط من الطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .

(٣) في الطبوعة : « الإله » ، وأثبت من ج ، ك . والأولة : الأولى . راجع البيان ( وأل ) .

### البرهان الثالث :

المستفاد من لسان الطريقة وعلم الحقيقة وطبيب القلوب والدليل على المحبوب ،  
أبي القاسم الجنيد ، رضى الله عنه ، قال : متى يتصل من لاشبهة له ولا نظير بمن له شبيه  
ونظير ؟ ههنا ههنا ! هذا ظن عجيب .

وتقرير هذا البرهان : أنه لو كان في جهة : فإما أن يكون أكبر أو مساوياً أو أصغر ،  
والحصر ضرورى .

فإن كان أكبر ، كان القدر المساوى<sup>(١)</sup> منه للجهة متناً للقدر الفاضل منه ، فيكون  
مركباً من الأجزاء والأباض ، وذلك محال ؛ لأن كل مركب فهو مفترق إلى جزئه ،  
وجزؤه غيره ، وكل مركب مفترق إلى الغير ، وكل مفترق إلى الغير لا يكون إلهاً .

وإن كان مساوياً للجهة في القدر ، والجهة منقسمة لإمكان الإشارة الحسية إلى  
أباضها ، فالمساوى لها في القدر مبهم .

وإن كان أصغر منها ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فإن كان مساوياً لجوهر فرد ،  
فقد رضوا لأنفسهم بأن إلههم قدر جوهر فرد .

وهذا لا يقوله عاقل ، وإن كان مذهبهم لا يقوله عاقل ، لكن هذا في بادى الرأي  
يضحك منه جهلة الزنج .

وإن كان أكبر منه انقسم ، فانظروا إلى هذه اللحظة ، وما قد لزمها ، تعالى الله عنها .

### البرهان الرابع :

المستفاد من جعفر بن نصير ، رحمه الله ، وهو أنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾<sup>(٢)</sup> فقال : استوى عليه بكل شيء ، فليس شيء أقرب إليه  
من شيء .

(١) في المطبوعة : « المساوى للقدر منه » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٢) الآية الخامسة من سورة طه .

وتقرير هذا البرهان : أن نسبة الجهات إليه على التسوية<sup>(١)</sup> ، فيمتنع أن يكون في الجهة .

وبيان أن نسبتها إليه على التسوية<sup>(٢)</sup> : أنه قد ثبت أن الجهة أمرٌ وجوديٌّ ، فهي إن كانت قديمةً مع الله لزم وجود قديمين مُتميزين بذاتيهما ، لأنهما إن لم يتميزا بذاتيهما ، فالجهة هي الله تعالى ، والله هو الجهة ، تعالى الله عن ذلك .

وإن لم تكن قديمةً ، فاختصاصه بها إما أن يكون لأن ذاته انقضت ذلك ، فيلزم كون الذات فاعلةً في الصفات النفسية ، أو غير ذاتية ، فنسبة الجهات إلى ذاته على التسوية<sup>(٣)</sup> مُرجَّحُ جهةٍ على جهةٍ أمرٌ خارجٌ عن ذاته ، فليزم انفقاره في اختصاصه بالجهة<sup>(٤)</sup> إلى غيره ، والاختصاص بالجهة هو عين التحيز ، والتحيز صفةٌ قائمةٌ بذات المتحيز ، فلزم انفقاره في صفة ذاته إلى غيره ، وهو على الله تعالى محالٌ .

ثم اعلم ، أن هذه البراهين التي سردناها وتلقيناها من مشايخ الطريق فإنما استنبطوها<sup>(٥)</sup> من الكتاب العزيز ، ولكن ليس كلُّ ما في الكتاب العزيز يعرفه كلُّ أحد ، فكلُّ<sup>(٦)</sup> يفتقرُ بقدرِ إنائه وما نقصتُ قطرةً من مائه .

ولقد كان السَّكْفُ يستنبطون ما يقع من الحروب والغلبة ، من الكتاب العزيز ، ولقد استنبط ابنُ بَرَّجان رحمة الله من الكتاب العزيز ، فتحَّ القُدُس على يد صلاح الدين في سنته ، واستنبط بعضُ المتأخرين من سورة الروم ، إشارةً إلى حدوث ما كان بعد [سنة]<sup>(٧)</sup> ثلاث وسبعين وسبعمائة ، ولقد استنبط كُتُبُ الأخبار رضى الله عنه من التوراة أن عبد الله ابن قلابة يدخلُ إِرَمَ ذاتِ العِمَاد ، ولا يدخلها غيره ، وكان يستنبط منها ما يجري من الصحابة رضى الله عنهم ، وما يلاقيه أجنادُ الشام ، وذلك مشهور .

(١) في المطبوعة : « التسوية » ، والثبت من : ج ، ك .

(٢) في المطبوعة : « للجهة » ، والتصحيح من : ج ، ك .

(٣) في المطبوعة : « استنبطناها » ، والثبت من : ج ، ك .

(٤) في المطبوعة : « وكل » ، وأثبتنا ما في : ج ، ك .

(٥) زيادة من : ج ، ك ، على ما في المطبوعة .

والله تعالى أنزل في كتابه ما يفهم أحدُ الخلقِ منه الكثير ، ولا يفهم الآخرُ من ذلك شيئاً ، ولقد تختلف الرأْيُ في استنباط الأحكام من كلام الفقهاء ، والمآلُ من قصائد الشعراء .

فإنَّ ما ورد في الكتاب العزيز مما ينفي الجِهَةَ ، فتعرفه الخاصَّةُ ، ولا تشعُرُ منه العامَّةُ ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ولو حصرته جِهَةٌ لكانَ مثلاً للمحصور <sup>(٢)</sup> في ذلك البعض .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> قال ابنُ عباس رضي الله عنه : هل تعلم له مثلاً ؟ ويُفهمُ ذلك من ﴿ الْقِيَوْمِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وبناء البالغة ، في أنه قائمٌ بنفسه ، وما سواه قائمٌ به ، فلو قام بالجِهَةِ لقام به غيره <sup>(٥)</sup> .

وَيُفهم من قوله تعالى : ﴿ الصُّورِ ﴾ <sup>(٦)</sup> لأنه لو كان في جِهَةٍ لَتُصَوِّرَ ، فإنَّما أن يُصَوِّرَ نفسه أو يُصَوِّرَهُ غيره ، وكلاهما مُحال .

وَيُفهم من قوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ولو كان على العرش حقيقةً ، لكان محمولاً .

وَيُفهم من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> والعرشُ شَيْءٌ هَالِكٌ ، فلو كان سبحانه وتعالى لافي رِجَةٍ ثم صار في جِهَةٍ [ ثم صار لافي جِهَةٍ ] <sup>(٩)</sup> لو جِدَّ التَّغْيِيرُ ، وهو على الله مُحالٌ .

(١) سورة الشورى ١١ .

(٢) في المطبوعة : « للمحصول » ، وأثبتنا الصواب من : ج ، ك .

(٣) سورة مريم ٦٥ .

(٤) راجع سورة البقرة ٢٥٥ ، وآل عمران ٢ ، وطه ١١١ .

(٥) في المطبوعة : « لقام بغيره » ، والمثبت من : ج ، ك .

(٦) سورة الحجر ٢٤ .

(٧) سورة الحاقة ١٧ .

(٨) سورة القصص ٨٨ .

(٩) سقط من المطبوعة ، وأثبتناه من : ج ، ك .



وَالدَّعَى لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ طَافِحٌ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَبِهَذِهِ الْإِشَارَاتِ ، قَالَ : هَذِهِ الْأَشْيَاءُ دِلَالَتُهَا كَالْإِلْفَازِ .

أَوْ مَا عَلِمَ الْفُرُورُ أَنَّ أَسْرَارَ الْعَقَائِدِ الَّتِي لَا تَحْمِلُهَا عُقُولُ الْعَوَامِّ لَا تَأْتِي إِلَّا كَذَلِكَ ، وَأَيْنَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَنْفِي الْجِسْمِيَّةَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِلْفَازِ ؟ وَهَلْ تَفْتَخِرُ الْأَذْهَانُ إِلَّا فِي اسْتِنْبَاطِ الْخَفِيَّاتِ ، كَاسْتِنْبَاطِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِجْمَاعَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبَيِّعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَكَاسْتِنْبَاطِ الْقِيَاسِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَكَاسْتِنْبَاطِ <sup>(٣)</sup> الشَّافِعِيِّ خِيَارِ الْمَجْلِسِ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَزُبْدَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْعَقَائِدَ لَمْ يُكَاْفِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُمْهُورَ مِنْهَا إِلَّا بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، كَمَا أَحْبَبَ مَالِكُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَوَكَّلَ الْبَاقِيَ إِلَى اللَّهِ ، وَمَا سَمِعَ مِنْهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا كَلِمَاتٌ مَعْدُودَاتٌ ، فَهَذَا الَّذِي يَخْفَى مِنْهُ ، وَيُلْفَزُ فِي إِفَادَتِهِ .

### الفصل الثاني :

فِي إِبْطَالِ مَا مَوَّهَ بِهِ الدَّعَى ، مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْخَبَرَ اشْتَمَلَا عَلَى مَا يُؤْهِمُ ظَاهِرُهُ مَا يَنْتَزَعُ <sup>(٤)</sup> اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، عَلَى قَوْلِ الْمُعْكَمِّينَ ، فَنَقُولُ :

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> الْآيَةُ . دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ مُحْكَمًا <sup>(٦)</sup> وَمِنْهُ مُتَشَابِهًا ، وَالتَّشَابَهُ قَدْ أَمَرَ الْعِمْدُ بِرَدِّ تَأْوِيلِهِ إِلَى اللَّهِ ، وَإِلَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ ، فَنَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّمَا لَمْ تَأْتِ النَّبِيُّ بِالنَّصِّ ظَاهِرًا عَلَى التَّشَابِهِ ،

(١) سورة الفساء ١١٥ .

(٢) الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ سُورَةِ الْحَقِّ .

(٣) فِي الطَّبُوعَةِ : « وَكَاسْتِنْبَاطِ » ، وَالتَّيْبِتُ مِنْ : ج ، ك .

(٤) فِي الطَّبُوعَةِ : « نَزَّهَ » ، وَالتَّيْبِتُ مِنْ : ج ، ك .

(٥) الْآيَةُ السَّابِعَةُ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٦) فِي الطَّبُوعَةِ : « مُحْكَمٌ » ، وَمِنْهُ مُتَشَابِهٌ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ : ج ، ك .

لأنَّ جُلَّ مقصودِ النبوةِ هِدَايَةُ عُمومِ الناسِ ، فلَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ مُحْكَمًا ، وَأُنِجِمَتْ  
الْمَامَةُ عَنِ الْخُلُوصِ فِي الْمُنَاشِئَةِ ، حَصَلَ الْقَصُودُ ، لِوَلَا أَنْ يُقَيِّضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ شَيْطَانًا  
يَسْتَوِيهِمْ وَيُهْزِلَهُمْ ، وَلَوْ أَظْهَرَ الْمُنَاشِئَةُ لَضَعَفَتْ عَقُولُ الْعَالَمِ عَنْ إِدْرَاكِهِ .

ثم (١) من فوائدِ الْمُنَاشِئَةِ رِفْعَةُ مَرَاتِبِ الْعُلَمَاءِ بِمَضْمُونِهَا عَلَى بَعْضِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى :  
﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ ﴾ (٢) وَتَحْصِيلُ زِيَادَةِ الْأُجُورِ بِالسَّعْيِ فِي تَفْهَمِهَا وَتَهْيِئِهَا ،  
وَتَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا .

وأيضاً لو كَانَ وَاضِحًا جَلِيًّا مَفْهُومًا بِذَاتِهِ ، لَمَّا تَعَلَّمَ النَّاسُ سَائِرَ الْعُلُومِ ، بَلْ هُجِرَتْ  
بِالسُّكُونِ ، وَوَضَحَ الْكِتَابُ بِذَاتِهِ ، وَلَمَّا احْتَجَّجَ إِلَى عِلْمِهِ مِنَ الْعُلُومِ الْمُبِينَةِ عَلَى فَهْمِ  
كَلَامِهِ تَعَالَى ، ثُمَّ خُوطِبَ فِي الْمُنَاشِئَةِ بِمَا هُوَ عَظِيمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ ، وَإِنْ كَانَ (٣) الْأَمْرُ أَعْظَمَ مِنْهُ ،  
كَأَنَّهُ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَزِيدِ الْمَاجِسُونِ فِي الْقَبْضَةِ (٤) ، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى فِي نَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ : ﴿ فِي سِدْرٍ  
مَخْضُودٍ . وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ . وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ . وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ﴾ (٥) الْآيَةُ . فَهَذَا عَظِيمٌ  
عِنْدَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِكَايَةً عَنْ اللَّهِ  
عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ  
عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ ﴾ .

نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا قَرَارَنَا ، وَأَنْ يُنَوِّرَ بَصِيرَتَنَا وَأَبْصَارَنَا ، وَأَنْ يَجْعَلَ  
ذَلِكَ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ .

وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ مَا يَبْرُدُ مِنْ تَعْوَبِهِ وَنَسَادِهِ ، لِنُبَيِّنَ مَدَارِجَ زَيْنِهِ وَعِزِّهِ ، وَنُجَاهِدَ  
فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَمِنْ » ، وَالتَّحْتِ مِنْ : ج ، ك .

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ ٧٦ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « فِي الْأَمْرِ » ، وَأَتَّبَعْنَا مَا فِي : ج ، ك .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْقَضِيَّةُ » ، وَالتَّحْتِ مِنْ : ج ، ك .

(٥) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ٢٨ - ٣١ .